S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3059
11 March 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين
بعد الالف الثالثة (الاستئناف ١)

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاربعاء، ١١ آذار/مارس ١٩٩٢، الساعة ١٧/٠٥

الرئيس: السيد أريّا (فنزويلا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لوزنسكي
اكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد نوتردام
الرأس الاخضر	السيد بربوسا
زمبابوي	السيد مومبنغوي
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد مريميه
المغرب	السيد سنوسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد مينون
هنغاريا	السيد إردوس
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

92-60384 ٠٥٦٨ز (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى لمجلس الامن في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتوجه بالثناء ، نيابة عن المجلس ، للسيد توماس بيكرينغ الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية على رئاسته لمجلس الامن لشهر شباط/فبراير . وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الامن عندما أعرب عن عميق تقديرنا للسفير بيكرينغ للمهارة الدبلوماسية الفائقة والفعالية واللياقة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر هام ومثمر للغاية .

الترحيب بوكيل الامين العام والتعبير عن التقدير لوكيل الامين العام السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أرحب ، نيابة عن المجلس ، بالسيد فلاديمير بتروفسكي ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية ، وأن أتقدم بأطيب تمنياتنا له بالنجاح في المهمة الهامة التي تولاها مؤخرا . ونحن نتطلع الى التعاون معه في أعمال مجلس الامن .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب ، باسم المجلس ، للسيد فاسيلي سافرونتشوك ، وكيل الامين العام السابق للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، عن تقديرنا لتعاونه مع المجلس على مر السنين . ونحن نتمنى له كل خير في أعماله في المستقبل .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

(أ) الحالة بين العراق والكويت

(ب) رسالة مؤرخة ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (S/22435)

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بأعمال فرنسا بالنيابة لدى الامم المتحدة (S/22442)

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/23685)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة للمجلس ، أدعو وفدي العراق والكويت الى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس بموجب المادة ٣١ من ميثاق الامم المتحدة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد عزيز (العراق) مقعدا على طاولة المجلس وشغل السيد أبو الحسن (الكويت) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ، أتوجه ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، بدعوة السيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والسيد رولف ايكيوس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن عملا بما قرره في الجلسة ٣٠٥٨ التي عقدت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وأوضحه رئيس مجلس الأمن في بيانه بنفس التاريخ (S/23663) ووفقا لما اتفق عليه في مشاورات المجلس السابقة .

باسم المجلس ، أرحب بنائب رئيس وزراء العراق ، وهو بلد عضو في الأمم المتحدة ، سعادة الدكتور طارق عزيز ، الذي لاشك في أن وجوده اليوم هنا هام . ونطمح جميعا الى اجتماعات مثمرة وبناءة تماما . ولعلكم تذكرون أنه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ قام رئيس مجلس الأمن بإبلاغ المجلس باهتمام حكومة العراق بإرسال فريق تقني رفيع المستوى للرد على أية أسئلة قد يطرحها أعضاء المجلس فيما يتعلق بكل جوانب امتثال العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الاخرى ذات الصلة .

عقب المشاورات التي أجريت فيما بين أعضاء المجلس ، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس :

"أولا - الالتزام العام

"تفرض القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت عددا من الالتزامات العامة والخاصة على العراق .

"وفيما يتعلق بالالتزام العام ، فإن العراق مطلوب منه ، بموجب الفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، أن يقدم إخطارا رسميا الى الأمين العام ومجلس الأمن بقبوله أحكام هذا القرار برمته .

"وأفاد العراق بقبوله غير المشروط في رسائل مؤرخة في ٦ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22456 و S/22480 على التوالي) وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23472) .

"وعندما اجتمع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، تضمّن البيان الختامي الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن ، بالنيابة عن دوله الاعضاء (S/23500) الفقرة التالية :

"'في العام الماضي ، نجح المجتمع الدولي ، تحت سلطة الأمم المتحدة ، في تمكين الكويت من استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية ، اللتين كانت قد فقدتهما نتيجة للعدوان العراقي . وتظل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن أساسية لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة ولابد من تنفيذها تنفيذا تاما . وفي الوقت ذاته يساور أعضاء مجلس الأمن القلق للحالة الإنسانية للسكان المدنيين الأبرياء في العراق' .

"وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا بالنيابة عن أعضائه (S/23517) ذكر فيه ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

"'فيما يتصل بالتقرير الوقائعي للأمين العام [S/23514] عن امتثال العراق لجميع الالتزامات التي فرضها عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، يلاحظ أعضاء مجلس الأمن أنه في حين قد أحرز تقدم كبير ، لايزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به . ... ويشعر أعضاء المجلس بالانزعاج إزاء عدم تعاون العراق . إذ يجب أن ينفذ العراق على الوجه التام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة على النحو المعلن في البيان الذي تلاه رئيس المجلس بالنيابة عن أعضائه في الجلسة المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بمشاركة رؤساء الدول والحكومات (S/23500)' .

"وفي بيان تم الإدلاء به بالنيابة عن المجلس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23663) ، قال الرئيس :

"'يطالب أعضاء المجلس العراق بأن ينفذ على الفور جميع التزاماته التي يقضي بها قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالعراق . ويطلب أعضاء المجلس أن تقوم حكومة العراق بإبلاغ المجلس مباشرة ، دون مزيد من الإبطاء ، باعتراف رسمي وغير مشروط بموافقتها على قبول وتنفيذ الالتزامات المشار اليها أعلاه ،

بما في ذلك على وجه التحديد الامتثال لقرار اللجنة الخاصة الذي يطلب تدمير المعدات ذات الصلة بالقذائف التسيارية . ويشدد أعضاء المجلس على وجوب أن يكون العراق مدركا للعواقب الخطيرة التي تترتب على الخرق الجوهري المستمر للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)' .

"كما يجب أن أسترعي الانتباه الى التقرير الإضافي للأمين العام بشأن حالة امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه (S/23687) .

"ويتبين من البيانات الآنفة الذكر الصادرة عن الرئيس ، وعلى ضوء تقارير الأمين العام أنه على الرغم مما أصدره العراق من بيانات بالقبول غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، فإن مجلس الأمن قرر أن العراق لا يمتثل بالكامل لجميع التزاماته .

"ثانيا - الالتزامات المحددة

"علاوة على الالتزام العام بقبول أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) برمتها ، فإن عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن تفرض التزامات محددة على العراق .

"(أ) احترام حرمة الحدود الدولية

"بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يطلب مجلس الأمن من العراق أن يحترم حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر المتفق عليها فيما قبل بين العراق والكويت . وعملا بالفقرة ٣ من هذا القرار ، أنشأ الأمين العام لجنة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت من أجل تخطيط الحدود بين العراق والكويت . وتطلب الفقرة ٥ من القرار ذاته أن تحترم العراق والكويت المنطقة منزوعة السلاح التي أنشأها مجلس الأمن . وقد أُبلغ المجلس بأن العراق قد قام باحترام المنطقة منزوعة السلاح واشترك اشتراكا كاملا في أعمال لجنة تخطيط الحدود . وأُبلغ أيضا برفض العراق الانسحاب من عدد من مخافر الشرطة التي لا تتمشى مع مبدأ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت الذي يقضي ببقاء الجانبين على مسافة تبعد ٠٠٠ ١ متر من خط الحدود المبين على خريطة البعثة .

"(ب) الالتزامات المتعلقة بالأسلحة

"يفرض الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بعض الالتزامات المحددة على العراق فيما يتعلق ببرامجه الخاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا وبرامجه النووية . وقد فُصِّلت هذه الالتزامات في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) . وحُددت هذه الالتزامات في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وفُصِّلت في الفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٧٠٧ (١٩٩١) والفقرة ٥ من القرار ٧١٥ (١٩٩١) .

"وترد المعلومات المتصلة بامتثال العراق للالتزامات الواردة في تلك الفقرات من قرارات مجلس الأمن التي أشرت اليها في المرفق الأول من تقرير الأمين العام (S/23687) .

"وقرر مجلس الأمن ، بموجب القرار ٦٩٩ (١٩٩١) ، أن تتحمل حكومة العراق المسؤولية عن جميع تكاليف المهام المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ولم ترد من العراق أية أموال حتى الآن للوفاء بهذه المسؤولية .

"ولاحظ المجلس أنه أحرز منذ اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تقدم في تنفيذ الجزء جيم من ذلك القرار إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به . وهناك عدم امتثال خطير للالتزامات المتعلقة ببرامج أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية ، ورأى أعضاء المجلس أن هذا خرق جوهري مستمر للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وقد أبلغت اللجنة الخاصة المجلس بالمسائل التي تبدو ، في الوقت الراهن ، أهم المسائل المعلقة . ويُسترعى انتباه المجلس الى المرفق الأول من تقرير الأمين العام S//23687 المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣ .

"وأحاط المجلس علما أيضا ببيان الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/23514 ، الفرع جيم من المرفق) . ويسترعى انتباه المجلس الى المعلومات المرفقة بالتقرير الاضافي للأمين العام S/23687 (المرفق الثاني) المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣ ، المتصلة بعمليتي التفتيش الأخيرتين اللتين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بامتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن من حيث علاقتها بالأنشطة النووية .

"وذكر الرئيس ، في بيان أصدره في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ بالنيابة عن أعضاء المجلس (S/23609) ، أن :

"'عدم اعتراف العراق بالتزاماته المنصوص عليها في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، ورفضه حتى الآن للخطتين المتعلقتين بالرصد والتحقق بصورة مستمرة ، وإخفاقه في توفير الكشف الكلي والنهائي الكامل عن قدراته

فيما يتصل بالاسلحة تشكل خرقا ماديا مستمرا للاحكام ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)' .

وفي بيان آخر أصدره الرئيس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ بالنيابة عن المجلس (S/23663) ، قال :

"'يشجب أعضاء المجلس ويدينون عدم تقديم حكومة العراق الى البعثة الخاصة بيانا وافيا ونهائيا وكاملا ، حسبما يقضي القرار ٧٠٧ (١٩٩١) ، بجميع جوانب برامجه لتطوير أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومترا ، بما فيها منصّات الإطلاق ، وجميع ما لديه من تلك الاسلحة ، ومكوناتها ومرافق ومواقع انتاجها ، فضلا عن جميع برامجه النووية الاخرى ؛ وعدم امتثال العراق لخطط الرصد والتحقق المستمرين الموافق عليها في القرار ٧١٥ (١٩٩١) . ... كذلك وعلى حد سواء ، يشجب أعضاء المجلس ويدينون عدم قيام العراق ، في غضون المهلة الزمنية التي حددتها اللجنة الخاصة بناء على طلب العراق ، بالبدء في تدمير المعدات ذات الصلة بالقذائف التسيارية التي أشارت اللجنة الخاصة بضرورة تدميرها . ويؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى أن اللجنة الخاصة هي وحدها التي لها أن تحدد الاصناف التي يتعين تدميرها بموجب الفقرة ٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)' .

(ج) <u>إعادة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى الموجودين في العراق الى أوطانهم وإتاحة إمكانية الوصول إليهم</u>

"فيما يتعلق برعايا الكويت والبلدان الاخرى الموجودين في العراق ، تفرض قرارات مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) ، و ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) التزاما على العراق بتسييبهم ، وتسهيل عودتهم الى الوطن ، والترتيب للوصول الفوري إليهم ، فضلا عن إعادة جثث جميع الموتى من أفراد قوات الكويت وقوات الدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . علاوة على ذلك ، تشترط الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

على العراق أن يقدم كل ما يلزم من تعاون الى لجنة الصليب الاحمر الدولية لتيسير بحثها عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة التي مازالت مصائرهم مجهولة .

"وقد أبلغت لجنة الصليب الاحمر الدولية مجلس الامن في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بأن ما يقرب من ٠٠٠ ٧ شخص قد عادوا من العراق الى بلدانهم منذ بداية شهر آذار/مارس ١٩٩١ . وذكرت لجنة الصليب الاحمر الدولية أيضا أنه على الرغم من كل ما بذلته من جهود ، لايزال هناك آلاف من الاشخاص أبلغ أطراف الصراع عنهم أنهم مفقودون .

"وقد اجتمعت لجنة خاصة ، تتألف من ممثلي العراق وفرنسا والكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وعقدت برعاية لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وذلك لمحاولة التوصل الى اتفاق بشأن أمور من بينها تنفيذ الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . بيد أن لجنة الصليب الاحمر الدولية قد أبلغت مجلس الامن بأنها لم تتلق بعد أية معلومات بشأن أماكن تواجد الاشخاص الذين أبلغ عن أنهم مفقودون في العراق . كما لم تحصل على أية معلومات مفصلة وموثقة بشأن البحث الذي أجرته السلطات العراقية . وفي النهاية ، فهي مازالت تنتظر أيضا ورود معلومات بشأن الاشخاص الذين وافتهم المنيّة أثناء احتجازهم .

"ويسترعى انتباه مجلس الامن الى الفرع ٤ ، الفقرات ١٣ الى ١٤ ، من تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/23687 المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ .

(د) مسؤولية العراق بموجب القانون الدولي

"ثمة التزام آخر يتعلق بمسؤولية العراق ، بموجب القانون الدولي . ففي القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) ، ذكّر مجلس الامن العراق 'بمسؤوليته ، بموجب القانون الدولي ، عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت

والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت' . وقد أعيد تأكيد مسؤولية العراق بموجب القانون الدولي في الفقرة ٢ (ب) من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) والفقرة ١٦ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ويحدد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) كذلك "أنه 'مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر ، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلالها غير المشروعين للكويت' .

"وبموجب الفقرة ١٨ من القرار نفسه ، أنشأ مجلس الامن صندوقا لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة ١٦ ، يمول بنسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق . ونظرا للجزاءات الاقتصادية المفروضة حاليا ضد العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، سمح مجلس الامن للعراق بموجب القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) بأن يبيع كمية محدودة من النفط ، على سبيل الاستثناء ، يستخدم جزء من إيراداتها لتوفير الموارد المالية للصندوق . وحتى تاريخه لم يستفد العراق من إمكانية القيام بذلك . ويلاحظ المجلس أن من المقرر أن ينصرم أجل هذا الإذن في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ . ويدرك أعضاء مجلس الامن أن العراق قد قدم طلبا لتأجيل الوفاء بالتزاماته المالية ، بما في ذلك دفع مبالغ لصندوق التعويضات ، لمدة خمس سنوات .

"(هـ) <u>تسديد ما على العراق من ديون أجنبية ومن فوائد مستحقة على هذه الديون</u>

"وفيما يتعلق بالتزام آخر ، طالب مجلس الامن ، في الفقرة ١٧ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بأن يتقيد العراق تقيدا صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية .

"واسترعى انتباه مجلس الامن الى الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير الامين العام (S/23687) المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ .

"(و) <u>رد الممتلكات</u>

"أتطرق الآن الى مسألة إعادة الممتلكات . وقد طالب مجلس الامن العراق ، في الفقرة ٢ (د) من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، بأن يبدأ على الفور في إعادة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق وأن ينتهي من إعادتها في أقصر فترة ممكنة . وقد لاحظ أعضاء مجلس الامن مع الارتياح ، كما جاء في التقرير الاضافي للامين العام ، قدم المسؤولون العراقيون المعنيون بإعادة الممتلكات أقصى قدر من التعاون للامم المتحدة لتيسير إعادتها .

"(ز) بيانات شهرية بالاحتياطيات الموجودة من الذهب والعملات الأجنبية

"يرد التزام آخر بموجب الفقرة ٧ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، ويُطلب بموجبه الى حكومة العراق أن تقدم الى الأمين العام والمنظمات الدولية المعنية بيانات شهرية عن الذهب والاحتياطيات من العملات الأجنبية التي في حوزتها . ولم تُقدم حتى تاريخه أي بيانات من هذا القبيل الى الأمين العام أو الى صندوق النقد الدولي .

"(ح) التعهد بعدم ارتكاب أعمال ارهابية دولية أو دعم مثل هذه الأعمال

"بموجب الفقرة ٣٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، يُطلب من العراق ألا يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وينبذها .

"ويحيط مجلس الأمن علما ببيانات العراق الواردة في رسائل مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ (S/22687 و S/22689) وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23472) التي تفيد بأنه طرف في اتفاقيات دولية لمناهضة الإرهاب وأنه لم ينتهج أبدا سياسة مواتية للإرهاب الدولي حسبما يعرفه القانون الدولي .

"(ط) الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن السكان المدنيين العراقيين

"يوفر القراران ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) وسيلة يمكن أن يستخدمها العراق للوفاء بالتزاماته بتزويد سكانه المدنيين بما يلزم من مساعدة إنسانية لاسيما الأغذية والأدوية . وقد رفض العراق حتى الآن أن ينفذ هذين القرارين . والواقع أن العراق ، بعد أن بدأ مباحثات مع ممثلي الأمانة العامة بشأن التنفيذ ، أنهى هذه المباحثات فجأة .

"ثالثا - قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١)

"أود الآن أن أشير الى مطالب مجلس الأمن فيما يتعلق بالسكان المدنيين العراقيين . ففي الفقرة ٢ من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) يطالب مجلس الأمن بأن يقوم العراق ، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في

المنطقة ، بوقف قمعه لسكانه المدنيين . وفي الفقرتين ٣ و ٧ يصر مجلس الامن على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية ، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع أنحاء العراق ، ويطالب العراق بأن يتعاون مع الامين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

"ومجلس الامن مازال يشعر ببالغ القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تواصل حكومة العراق ارتكابها ضد سكانها على الرغم من أحكام القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، ولاسيما في المنطقة الشمالية من العراق ، وفي المراكز الجنوبية للشيعة وفي المستنقعات الجنوبية (قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/١٩٩٢ المؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٩٢) . ويلاحظ مجلس الامن أن تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1992/31 الذي سيعمم أيضا في الوثيقة S/23685) قد أكد هذه الحالة كما أكدتها تعليقات مكتب المندوب التنفيذي للامين العام الواردة في التقرير اللاحق للامين العام .

"ويشعر أعضاء المجلس بالقلق بصفة خاصة إزاء أنباء القيود التي فرضتها حكومة العراق على إمدادات السلع الاساسية ، لاسيما الاغذية والوقود ، في المحافظات الشمالية الثلاث وهي دهوك وأربيل والسليمانية . وفي هذا الصدد ، وكما لاحظ المقرر الخاص في تقريره ، مادام قمع السكان مستمرا فإن تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة ، الذي أشير اليه في القرار ٦٨٨ (١٩٩١) سيظل قائما .

"رابعا - ملاحظة ختامية

"ونظرا للملاحظات على سجل أداء العراق ، رأى مجلس الامن أن هناك ما يبرر خلوصه الى أن العراق لم يمتثل امتثالا كاملا للالتزامات التي فرضها المجلس عليه . ويأمل المجلس ويتوقع أن تثبت هذه الجلسة أنها كانت فرصة بالغة القيمة لاحراز تقدم في النظر في هذه المسألة حسبما يقتضيه صالح السلم والامن العالميين ، فضلا عن صالح الشعب العراقي" .

وبذلك ينتهي بيان رئيس المجلس . وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين أبدوا رغبة في الإدلاء ببيانات .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد يبدو استشهاد المرء بما قاله هو نفسه أمرا بغيضا ولكن يمكن أيضا أن يخدم في بعض الاحيان هدفا مفيدا . والذي حدث انني في أول بيان لي في هذا المجلس في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، أكدت على الاهمية الكبرى للطريقة التي نتعامل بها مع هذا الصراع ونحسمه في النهاية ، لا بالنسبة للمنطقة فحسب وإنما أيضا بالنسبة لمفهوم الامن الجماعي ودور الامم المتحدة ككل .

إن القرارات التي اتخذها هذا المجلس منذ ما يقرب من عام - وأنا أشير هنا بصفة خاصة الى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) - ينبغي النظر اليها في سياقها العام . فمن ناحية ، وضع مجلس الأمن عددا من الالتزامات على العراق ، مستلهما

"... ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة" ،

وهذا اقتباس من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وجلستنا ومناقشاتنا اليوم فرصة نرحب بها لنحسب ما لنا وما علينا ، وهي توفر لأعضاء هذا المجلس أساسا يقيّموا بموجبه فيما بعد الى أي مدى نفذت قراراتنا السابقة والى أي مدى نحتاج الى اتخاذ إجراءات أخرى .

من ناحية أخرى ، إنها فرصة مناسبة لنذكّر بدوافع أخرى كانت في ذهننا قبل عام ؛ ولنتذكر بعض طموحاتنا الأبعد مدى ونفكر في الطريقة التي يمكن بها أن نحولها الى واقع عملي . وسأعود الى هذه النقطة فيما بعد .

فيما يتعلق بحالة امتثال العراق لقرارات هذا المجلس الملزمة ذات الصلة ، فإنكم ، سيدي الرئيس ، قدمتم بالفعل صورة شاملة مفيدة . وهناك بطبيعة الحال أيضا عدد من البيانات الأخيرة التي أدلى بها شتى رؤساء مجلس الأمن فضلا عن تقارير مفيدة للأمين العام ، تتضمن معلومات قدمتها اللجنة الخاصة وشتى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . والصورة التي تظهر من كل هذه المعلومات ، على أقل تقدير ، تثير الانزعاج حقا . وفي حين أن جميع الالتزامات المفروضة على العراق التزامات هامة ، أود أن أركز اليوم بصفة خاصة على مجالين .

المجال الأول يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في العراق . ففي الوقت الذي تحتج فيه الحكومة العراقية على الحظر الذي فرضه المجتمع الدولي ، فإنها تعرقل استيراد المواد الغذائية والوقود والأدوية إلى بعض مناطق البلاد ، وبصفة خاصة المناطق التي يسكنها الأكراد . إن الاجراءات القمعية لا تزال تلحق الضرر أيضا بمناطق الأهوار في الجنوب . والتقرير المفصل للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان يتضمن معلومات اضافية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من جانب الحكومة العراقية

أدانتها لجنة حقوق الإنسان بقرارها المتخذ في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ . والتعليقات التي جرى تسلمها من مكتب المندوب التنفيذي للأمين العام توثق أيضا غياب الامتثال العراقي الكامل للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

وهناك جانب آخر يتعلق بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، وهما القراران اللذان سمحا للعراق بالقيام بعمليات لبيع البترول لتمويل جملة أمور منها ، شراء المواد الغذائية والادوية والمواد والامدادات اللازمة للاحتياجات المدنية لأغراض توفير الإغاثة الانسانية . ومن المؤسف أن الحكومة العراقية لم تستفد بعد من هذه الإمكانيات لكي تتيح لسكانها الغذاء والرعاية الصحية المناسبين . ونحن نحث العراق على استئناف المحادثات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ هذه الخطة فورا .

والمجال الرئيسي الثاني الذي أود التعقيب عليه يتعلق بالتزامات العراق بموجب القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) . ففي حين ظهرت بوادر لتعاون أفضل مع بعض عمليات التفتيش ، على نحو ما أشير إليه في تقرير بعثة التفتيش العاشرة التابعة للوكالة (S/23644) ، فإن تعاون العراق وامتثاله عموما مازالا دون الكفاية . والمثير للقلق بوجه خاص هو عدم امتثال العراق بتقديم كل المعلومات المطلوبة بمقتضى القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) والاعتراف بالتزاماته وتقديم الاعلانات المطلوبة بموجب الخطط الخاصة بالرصد والتحقق المستمرين وفقا للقرار ٧١٥ (١٩٩١) . وحيث أن متكلمين آخرين سيركزون دون شك على هذه المسألة اليوم ، فلن أسهب في التكلم بشأنها . وأكتفي بأن أقول إنه بموجب القرارات ذات الصلة لهذا المجلس فإن الانتهاك المادي المستمر للالتزامات يضع العراق في حالة قد تترتب عليها عواقب خطيرة وفقا لما جرى التأكيد عليه مرارا في بيانات رؤساء المجلس في الآونة الاخيرة .

في مستهل كلمتي حاولت أن أضع هذه المناقشة في إطار أوسع - قد يصح أن يُسمى إطارا تاريخيا . الذي كان في ذهني هو أن أذكّر بأن قراراتنا في السنة الماضية ينظر اليها على أنها جزء من جهد أوسع لتحقيق السلم والامن في المنطقة بل في الإقليم كله . في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وهو اليوم الذي اتخذنا فيه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) قُلت :

"لقد استند هذا القرار استنادا صحيحا الى نظرية أن الإجـــراءات ذات الصلة التي سيتخذها العراق لا تمثل إلا الخطوات الأولى في سبيل تحقيق هـــدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع القذائف اللازمة لإيصالهـــا في الشرق الأوسط ، وتحقيق هدف الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية . كما أنـــه يبرز أهمية هدف تحقيق الحد من الأسلحة بشكل متوازن وشامل في المنطقة . وهـــذا يقتضي اتباع نهج مسؤول من جانب الموردين الأساسيين للأسلحة والمشترين منهـــم على حد سواء ". (S/PV.2981 ، ص ١١٩-١٢٠)

وبعد عام تقريبا ، فإن هذا الهدف لم يتحقق بعد . والواقع ، إذا ما صدق المـــرء التقارير الأخيرة ، فإن سباق تسلح جديدا في تلك المنطقة الحساسة قد بدأ فعلا .

والنقطة الأخيرة التي أود أن أشيرها اليوم تتعلق بالأمن الجماعي ودور الأمـــم المتحدة ككل في التعامل مع الصراعات . هناك بالفعل كم كبير من الكتابات الأكاديمية عن دور الأمم المتحدة في صراع الخليج ودور هذا المجلس والسلطة التي خولتها قراراتـه لهؤلاء الذين تصرفوا على أساسها . إن مكتبات كاملة سوف تكتب بالقطع في الوقـــت المناسب حول الآثار القانونية والسياسية . ويكفيني أن أقول هنا أننا من عدة نـــواح بدأنا بداية جديدة واتخذنا بعض الخطوات الهامة نحو إنشاء نظام للأمن الجماعي . وفي رأيي إن هذا هو الطريق السليم الذي ينبغي أن نسلكه في المستقبل .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أتقدم بالتهاني لكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم الرئاسة ، وأتقدم بالشكر الـــى سلفكم ، السفير بيكرينغ ، على العمل الذي قام به في الشهر الماضي .

إن حكومة بلادي ترحب بفرصة عقد هذه المناقشة وحضور وفد رفيع المستوى مـــن العراق برئاسة نائب رئيس الوزراء . فمن المهم أن تتعرف القيادة العراقية مباشـــرة من المجلس على مدى وطبيعة قلقنا إزاء عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمـــن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ، وأن تحصل على انطباع مباشر وواضح لتصميم المجلس علـــى تنفيذ قراراته تنفيذا كاملا .

ومن المهم أن نذكّر بجذور مناقشتنا صباح اليوم وهدفها . ففي أعقاب الاستعـــراض

نصف الشهري للعقوبات الذي استكمل في ٥ شباط/فبراير ، طلب المجلس من رئيسه في ذلك الحين أن ينقل النتيجة السلبية الى حكومة العراق ، وردا على تلك النتيجة طلب العراق أن تتاح له الفرصة لإجراء المناقشة الحالية . إن مناقشتنا إذن تتعلق بالامتثال ، أو بالاحرى بعدم الامتثال . وبالنسبة لذلك فإن النص الرئيسي ينبغي أن يكون البيان الرئاسي الذي وافق عليه المجلس في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير :

"في العام الماضي ، نجح المجتمع الدولي ، تحت سلطة الامم المتحدة ، في تمكين الكويت من استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية ، اللتين كانت قد فقدتهما نتيجة للعدوان العراقي . وتظل القرارات التي اتخذها مجلس الامن أساسية لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة ولابد من تنفيذها تنفيذا تاما . وفي الوقت ذاته يساور أعضاء مجلس الامن القلق للحالة الإنسانية للسكان المدنيين الابرياء في العراق . (S/PV.3046 ، ص ١٤٣)

وأمام المجلس التقرير الواقعي والموضوعي الممتاز للأمين العام بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير واستكماله الذي عمم مؤخرا في ٧ آذار/مارس . وهما يقدمان صورة كاملة ومفصلة لدرجة عدم امتثال العراق لقرارات هذا المجلس . وهي صورة قاتمة مقلقة . إن قائمة عدم الامتثال طويلة . ولا بد من علاجها على وجه السرعة إذا أريد أن يكون هناك أي أمل في استعادة السلم والاستقرار في منطقة الخليج .

وإذ أتناول القضايا حسب ترتيبها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، تلاحظ حكومتي المشكلات الخطيرة التالية :

أولا ، فيما يتعلق برسم الحدود بين العراق والكويت . العمل هنا يمضي ببطء شديد وكان موضوع جدل تسويفي كبير من جانب العراق . ومن الأمور الأساسية أن ينتهي هذا العمل بسرعة وأن يجري رسم الحدود وتخطيطها حتى لا تصبح مرة أخرى مسألة نزاع بين العراق والكويت .

ثانيا ، بالنسبة لموضوع أسلحة التدمير الشامل ، وهذا مجال يثير القلق العميق ، حيث نجد أن أداء العراق منذ البداية كان يقوم على المراوغة والخداع بل وعدم الأمانة تماما . وفي كشوفه الأصلية عن أسلحة التدمير الشامل قدم العراق سلسلة بيانات حول برامجه البيولوجية والكيميائية والنووية والبرامج الخاصة بالقذائف التسيارية واتضح من عمليات التفتيش اللاحقة أنها كلها غير صحيحة .

فقد أنكر العراق أن لديه برنامجا لتخصيب اليورانيوم : وفي واقع الأمر كانت لديه ثلاثة برامج ، وهذا انتهاك صارخ لالتزاماته بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأنكر العراق أن لديه برامج لصنع الأسلحة النووية ، ويقرر الآن انه ان لديه مثل هذا البرنامج ، ويعد هذا انتهاكا خطيرا لالتزاماته كطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وأنكر العراق أنه كان لديه برنامج للأسلحة البيولوجية ، واعترف بعد ذلك بأنه كان يجري بحوثا بيولوجية لأغراض دفاعية وهجومية .

إن ما كشفه العراق عن منشآت الحرب الكيميائية وذخائرها وعن القذائف التسيارية كان أقل كثيرا من الحقيقة . ولم يذكر في إعلانه الاصلي عن قدرته القذائفية ذلك المدفع العملاق .

لقد عُرقلت أعمال اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، انتهاكا للاتفاق المبرم مع حكومة العراق بشأن جميع الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها هاتان الهيئتان ، في سعيهما لإنجاز ولايتهما . وما العقبة التي واجهتها اللجنة الخاصة والمتعلقة باستعمال المطارات التي تختارها في العراق إلا مثال عن حالة واحدة في هذا الصدد .

ولايمكن أن يعطينا هذا السجل أية ثقة في أن الصورة الكاملة قد ظهرت بعد أو أنه لن تبذل محاولات في المستقبل لإحباط عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق . وألاحظ أن هذا أيضا هو رأي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس اللجنة الخاصة .

ورغم كل العمل الجيد الذي قامت به اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإلقاء الضوء على المسائل التي أخفتها العراق ، نواجه الآن ثلاث قضايا خطيرة في هذا القطاع ؛ أولا ، لا يوجد حتى الآن كشف كامل وشامل لبرامج العراق ؛ وثانيا ، رفض العراق حتى الآن الاعتراف بالتزاماته بالنسبة لعملية الرصد على المدى الطويل ؛ وثالثا ، يقاوم العراق تنفيذ ما وصلت اليه اللجنة الخاصة من قرارات بالنسبة للمواد والمنشآت التي لا بد من تدميرها . ويراودني وطيد الأمل ، أنه نتيجة لهذه المناقشة ، ستتفهم السلطات العراقية الحاجة المطلقة لامتثالها فورا فيما يتعلق بهذه النقاط الثلاث .

إن الكشف الكامل النهائي الشامل عن قدرات العراق المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل الذي طلبه المجلس يعتبر أمرا أساسيا لإيجاد توازن في المواد ولإصدار أي حكم حول ما إذا كان العراق قد أعلن كل البنود ذات الصلة . وبدون هذا الكشف ، فإن خطط اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالمراقبة في المستقبل ، لا يمكن أن تمضي كما طلب المجلس .

وفيما يتعلق بقضايا التدمير ، فإن هذا مجال آخر لا توجد فيه أية إمكانية للتفاوض ، وكما ورد في بيان المجلس في ٢٨ شباط/فبراير ، فإن تقرير البنود التي ينبغي تدميرها بموجب الفقرة ٩ (ب) ، من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، هو أمر متروك للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدهما .

وليس من المقبول أن يستدرج المجلس في مناقشة فيما يمكن أن يفعله أو لا يفعله إذا أوفى العراق بالتزاماته . إن الالتزام بهذا الامتثال أمر مطلق ، وهو أمر ليس مشروطا ، ويأمل وفدي كثيرا أن يتفهم العراق تلك النقطة .

ثالثا ، هناك مسألة الممتلكات الكويتية . ورغم حقيقة أنه قد مضت سنة تقريبا ، لم يقم العراق برد الكثير من ممتلكات الكويت . والمعدل الذي ترد به هذه الممتلكات يعتبر بطيئا على نحو غير مقبول . وقد ظهر أن بعض الممتلكات المعادة قد أتلفها العراقيون .

رابعا ، مسألة التعويض . لم يفعل العراق حتى الآن شيئا لتمويل صندوق التعويضات الذي تم إنشاؤه . كما رفض نهجا يسمح بتصدير النفط بموجب قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) ، كان يمكن أن يوفر تعويضا لضحايا عدوانه .

خامسا ، فيما يتعلق بمسألة المحتجزين الكويتيين . وكما رأينا في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، لا يزال هناك الكثيرون من الكويتيين وغيرهم يعانون في الاحتجاز في العراق بعد فترة طويلة من الموعد الذي كان يجب إعادتهم فيه الى بلادهم .

سادسا ، فيما يتعلق بمسألة صكوك الأداء ، لم ينفذ العراق متطلبات الفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

هذه قائمة موجزة للغاية للمجالات التي لم يمتثل فيها العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وإذا أضاف المرء اليها القرارات التي صدرت في أعقاب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، نجد أن هناك نقاطا كثيرة لم تمتثل لها العراق .

إنه لمما يعد دليلا على عدم احترام الصفيق من جانب حكومة العراق لمصلحة شعبها أنها لم تتعاون في تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) والقرار ٧١٢ (١٩٩١) . وهما يوفران ترتيبات منصفة وعادلة لتصدير كميات من النفط العراقي لتمويل استيراد الأغذية ، والأدوية والإمدادات المدنية الأخرى لتلبية الاحتياجات الإنسانية في كل مناطق العراق ولكل فئات السكان المدنيين العراقيين ، ولتمويل عمل اللجنة الخاصة وصندوق التعويضات . ولهذا فإن تشدد الحكومة العراقية هو السبب في معاناة شعب العراق ، وليس أي إجراء آخر لمجلس الأمن . وفضلا عن ذلك ، لم يقدم العراق أية تفاصيل شهرية عن احتياطياته من العملة الأجنبية والذهب وفقا للفقرة ٧ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) .

وبالإضافة الى هذه النقاط جميعها ، لم يمتثل العراق أيضا لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي اتخذ استجابة لتهديد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال العسكرية والوحشية التي قام بها العراق ضد سكانه المدنيين في مناطق الاكراد والشيعة في البلد ، الأمر الذي أدى الى تدفق هائل للاجئين عبر الحدود الى الدول المجاورة . وبدلا من الدخول في حوار ، وهو الأمر الذي دعا اليه قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) ، ظل العراق لشهور عديدة ، يقوم بعملية حصار اقتصادي ضد بعض هذه المناطق ، ولاسيما المناطق الكردية . وقد أحبط حتى الأيام القليلة الماضية افتتاح مراكز إنسانية تابعة للأمم المتحدة في بعض مناطق الشيعة ، وقد تصرف بطرق كثيرة على نحو لا يتفق على الإطلاق مع قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١)

إن قائمة عدم امتثال العراق هي إذن قائمة طويلة ومحزنة . وهي تعني أيضا أن المجتمع الدولي لا بد أن يواجه نفقات المساعدة الإنسانية الدولية للعراق ، وقد أسهمت بريطانيا وحدها بما يقرب من ٥٠ مليون جنيه استرليني منذ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وأخيرا ، إنني أجد لزاما عليّ أن أذكر التقرير الأخير للجنة حقوق الإنسان الذي أعده المقرر الخاص للعراق ، السيد ماكس فان دير ستول . إن مضمون هذا التقرير فظيع حقا وهو يكشف بجلاء تام أن العراق ينتهك انتهاكا خطيرا التزاماته الخاصة بحقوق الإنسان بموجب الميثاق ، والعهود الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي ، الذي يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لم تكن الحكومة البريطانية ولا هذا المجلس في أي وقت من الأوقات ، ولا هما الآن ، على نزاع مع شعب العراق ، الذي عانى طويلا من سوء تقدير حكامه واعتداءاتهم . ولا نزال ملتزمين ببذل كل ما هو في وسعنا للتخفيف من معاناته . وتحقيقا لهذه الغاية ، رفعت الجزاءات المفروضة على الأغذية بمجرد تحرير الكويت ، في أيلول/ سبتمبر الماضي . وقد اعتمد مجلس الأمن خطة لتوفير ما قيمته بليون دولار من الإمدادات الإنسانية للعراق . ومما يؤسفنا عميق الأسف أن العراق قد رفض التعاون في تنفيذ هذه الخطة . وسيؤيد وفدي تجديدها عندما تنتهي في وقت لاحق من هذا الشهر ، ونأمل أن تدرك العراق أن هذه الخطة ليس لها أي غرض سياسي ولكنها خطة إنسانية محضة وهدفها هو تخفيف المعاناة عن شعب العراق والتقليل منها .

وآمل أن تتاح إمكانية بعد هذه المناقشة الرسمية لتوجيه بعض الأسئلة الى الوفد العراقي . ولابد لي أن أكرر أنه من خلال الامتثال الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن خلال هذا الطريق وحده يمكن تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الخليج مرة أخرى .

منذ عام مضى ، طردت العراق من الكويت بقوة السلاح تحت سلطة الأمم المتحدة وقد كان استعمال القوة مطلوبا لأن العراق أساء الحساب وأعتقد أن هذا المجلس لم يكن جادا . لقد كانت هناك فرصة أمام العراق للامتثال ولكنه لم ينتهزها والآن هناك فرصة أخرى أمام العراق للامتثال . وآمل ألا يسيء العراق الحساب مرة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في أعقاب تحرير الكويت ، قام مجلسنا ، بقراره ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات التي أعقبته ، بفرض التزامات واضحة ومحددة على الحكومة العراقية . وما برحت فرنسا منذ ذلك الحين متمسكة بالتنفيذ الكامل والصارم لهذه القرارات . وقد أكدت دوما على أنه متى امتثل العراق لهذه القرارات فيمكن عندئذ رفع نظام العقوبات . وهي ترغب أن تؤكد ذلك من جديد ، اليوم ، في حضور وفد الحكومة العراقية الرفيع المستوى .

وليس لدى فرنسا ولا مجلس الامن على الاطلاق رغبة في تجويع السكان المدنيين العراقيين من أجل الضغط على زعمائه . لقد ابتغينا ووجدنا الطرق لتوفير الغذاء للسكان العراقيين . وقامت فرنسا بصياغة القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، اللذين يسمحان للعراق ببيع كمية محددة من نفطه وشراء المنتجات الغذائية والادوية ، وشاركت بقية أعضاء المجلس في اعتمادهما . وحكومة بلادي تشجب بقوة تحمل السلطات العراقية المسؤولية الجسيمة إزاء شعبها برفضها استخدام هذين القرارين . وهي تدعو على وجه الاستعجال الحكومة العراقية الى استخدام هذه الاحكام من أجل تلافي زيادة معاناة مواطنيها ، المعاناة التي ستتحمل المسؤولية التامة عنها ، لان في يدها وضع حد لها .

كما لا تبغي فرنسا منع العراق من إعادة بناء قدراته الصناعية المدنية أو زيادتها ، كما يتهمنا العراق . إن حكومة بلادي ومجلس الامن يسعيان الى تحقيق هدفين : القضاء على أسلحة التدمير الشامل التي كدسها العراق وضمان عدم استخدام القدرات الصناعية العراقية في إعادة بناء قدرته العسكرية بعد تدميرها .

وقد حدد هذان الهدفان في القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) . والعراق بعيد عن أن يكون قد نفذ هذه القرارات تنفيذا تاما . وسأضرب مثالين نعتبر أنهما خطيرين للغاية .

أولا ، لم يف العراق بعد بشكل كامل بالتزام تقديم المعلومات المنصوص عليها أساسا في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وأعيد التذكير بها في القرار ٧٠٧ (١٩٩١) قبل سبعة أشهر . لقد تعين على اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل حتى الآن بصورة خالصة على أساس المعلومات الجزئية التي قدمها العراق بتقتير شديد ، والتي تعين استكمالها في أغلب الأحيان بما استطاعت البعثات العديدة التي أرسلت الى الموقع من اكتشافه بأنفسها . هذا لا يمكن أن يستمر . لقد آن الاوان ليقدم العراق لنا ، كما هو متوجب عليه ، صورة دقيقة وكاملة عن برنامجه العسكري . وينبغي لنا ألا نعكس الادوار هنا . فليس للمجلس أو للجنة الخاصة أن تطرح أسئلة على العراق وأن يختار العراق الاجابة عليها أم لا . بل على العراق أن يفي في النهاية بالتزاماته بالكف عن إخفاء المعلومات المطلوبة منه وعن الكذب على اللجنة الخاصة . وله الاستفادة من خلق مناخ من الثقة داخل مجلسنا ، وهو مناخ مفقود حاليا بسبب عمليات التمويه العديدة التي لدينا الدليل عليها .

والمثال الثاني يتعلق أيضا بأسلحة التدمير الشامل . إننا نشجب رفض العراق حتى الآن الالتزام دون قيد أو شرط بتنفيذ خطتي الرصد والتحقيق المستمر اللتين أقرهما مجلس الامن في القرار ٧١٥ (١٩٩١) قبل أكثر من خمسة أشهر . إن هاتين الخطتين لهما صفة قانونية ملزمة ، ومن غير المقبول أن يظل العراق غير ملتزم بتنفيذهما . وإن تنفيذهما وحده سيسمح للعراق بأن يستأنف انتاجه الصناعي المدني الطبيعي تحت الرقابة الدولية الفعالة والموضوعية .

ولن أتطرق بالتفصيل الى فشل العراق المتكرر في الوفاء بالتزاماته المترتبة بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن ، ولكنني سألقي الضوء على مسائل أخرى في سياسات وممارسات الحكومة العراقية المثيرة للقلق البالغ .

إن الحصار الذي تفرضه السلطات العراقية على كردستان يسبب حالة صحية وانسانية صعبة للغاية ، تؤدي الى خطر حدوث هجرة جديدة للسكان نحو الدول المجاورة ، مثل تلك التي شهدناها للاسف في العام الماضي . وثمة تقارير متسقة بأن

الحكومة العراقية تحاول فرض تدابير مماثلة على بعض المناطق في الجنوب ، بينما تواصل رفض تواجد موظفي الامم المتحدة أو أعضاء المنظمات الانسانية في كركوك أو منطقة الاهوار . وتزيد من قلقنا الانباء الواردة عن استئناف القتال في الشمال وعن مواصلة الجيش العراقي تعزيز مواقعه بالقرب من المنطقة الامنية .

إن سياسة القمع التي وصفتها ، والتي تحرم قطاعات كبيرة من السكان العراقيين من حقوقهم الاساسية ، تشكل انتهاكا مباشرة للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي تتمسك بلادي بتنفيذه .

إن الطابع الشديد الخطورة لحالة حقوق الانسان في العراق ، كما أبرزها بدقة كبيرة التقرير الذي قدمه مؤخرا السيد فان در ستول ، يثير أيضا القلق البالغ لدى حكومة بلادي .

وتدل المحصلة بصور واضحة على فشل الحكومة العراقية المتكرر في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الامن ، واستمرار - بل تفاقم - السياسات والممارسات التي تثير القلق الخطير لدى المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، وفي ضوء الرغبة المستمرة في تحدي سلطة المجلس ، لا يمكن لحكومة بلادي أن توافق على تخفيف العقوبات أو رفعها . كما لا يمكنها أن تقبل النظرية القائلة بأنه اذا امتثل العراق لـ ٥٠ في المائة ، أو ٧٠ في المائة ، أو ٨٠ في المائة من قرارات مجلس الامن فيجب على المجلس أن يرفع العقوبات بنسبة مماثلة . في الواقع ، ما دام العراق يقوم باخفاء الوثائق والمواد ، فعلى أي أساس يمكننا أن نقول ، على سبيل المثال ، إن تدمير القذائف التسيارية قد نفذ ١٠٠ في المائة ؟ والقرار ، بالاضافة الى ذلك ، لا يقبل التجزئة ؛ بل يتعين تنفيذه بالكامل ، لا وفقا للنسبة التي تحلو للسلطات العراقية .

أود أن أختتم بياني بالاعراب عن أملي في أن حضور وفد برئاسة السيد طارق عزيز الى نيويورك سيتيح للحكومة العراقية أن تفهم أنه لا يمكن الوفاء بمصالحها الوطنية ومصالح شعبها إلا بسياسة قائمة على التعاون مع الامم المتحدة . هذا يعني بالنسبة للسلطات العراقية السير في طريق الشجاعة والمسؤولية . فالطريق الوحيد لتحقيق هدفها فعليا ، هدف رفع العقوبات ، هو بالتالي الوفاء بالكامل ودون قيد أو شرط بالتزاماتها .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن وأن أشكركم وأشكر الآخرين على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها لي .

لم ينشغل المجلس طوال العام الماضي بشيء قدر انشغاله بجهود اقرار السلم والامن الدوليين في الخليج في أعقاب العدوان العراقي ضد الكويت . ووجودنا هنا اليوم هو نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات التي حددها المجلس . كما أننا حضرنا هنا اليوم لأن العراق طلب ارسال مسؤول رسمي رفيع المستوى للرد على "جميع الاسئلة" . وبمقدوري أن أؤكد له أنه لا تزال هناك أسئلة عديدة يجب الاجابة عليها وأبرزها السؤال عن عدم امتثال العراق بالكامل لقرارات هذا المجلس .

منذ حوالي عام ، وعلى وجه التحديد في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اعتمد المجلس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وقد حدد هذا القرار الشامل الذي لم يسبق له مثيل اطارا مفصلا لاستعادة وصون السلم والامن الدوليين في منطقة الخليج . وكان اعتماد هذا القرار من أهم الاجراءات التي اتخذها المجلس تحقيقا لآمال البشرية في جعل الامم المتحدة آلية لإقرار السلم والاستقرار .

لقد طالب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) العراق بأن يتخذ خطوات محددة حول العديد من المسائل . وأبلغ العراق الامين العام ومجلس الامن رسميا بموافقته على القرار في رسالة مؤرخة ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ وكذلك في الرسالة الصادرة عن المجلس الوطني للعراق في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ . وبذلك ، بدأ سريان وقف اطلاق النار الرسمي للنزاع في الخليج في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وقد أدى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الى اتخاذ عدد من القرارات الاخرى لتنفيذ أجزائه المحددة بما في ذلك القرارات ٦٨٩ (١٩٩١) و ٦٩٢ (١٩٩١) و ٦٩٩ (١٩٩١) و ٧٠٠ (١٩٩١) و ٧٠٥ (١٩٩١) و ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) .

إنها لقائمة طويلة بالقرارات المفصلة التي تنص صراحة على التزامات العراق . وللاسف ، حاول العراق منذ البداية التهرب والتملص من التزاماته .

وقد وافق المجلس في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على ضرورة القضاء على أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يمتلكها العراق إذا ما أريد لمنطقة الخليج أن تنعم بالسلم والأمن . وهذا يقتضي تعاون العراق ، بما في ذلك الكشف الكامل والتام لبرامج أسلحته . وأن اخفاق العراق في هذا الصدد أمر أكيد وواضح وخطير .

وفي واقع الأمر ، تكشف نمط مؤسف : يصدر العراق اعلانات هزيلة الفحوى من الواضح أن القصد منها التضليل والتمويه والكتمان . ومرارا وتكرارا لا يكشف العراق عن المعلومات المتعلقة ببرامج أسلحته إلا بعد أن تقدم له اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلا ساطعا حصلتا عليه أثناء التفتيش . هذا ليس امتثالا بل ضربا من ضروب الغش والاحتيال واللف والدوران .

في المجال النووي ، على سبيل المثال ، أخفى العراق الأدلة عن برنامجه لفصل النظائر المشعة الكهربائية ـ المغنطيسية لإغناء اليورانيوم بحيث حدا به الأمر الى صب الأسمنت على الهياكل مشار الريبة وتغطيته بكسارة الحجارة . وفي مناسبات أخرى ، أنكر العراق باستمرار في بياناته وجود برامج لتطوير الأسلحة النووية الى أن وجد الفريق السادس للتفتيش على الأسلحة النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وثائق وافية ومفصلة عن هذه البرامج . ومتأخرا قدم العراق الى الفريق السابع للتفتيش عن الأسلحة اعترافا رسميا ولكن غير واف ببرنامجه للأسلحة النووية . ومن الأمثلة الأخرى التي تدين العراق انكاره لانتاج البلوتونيوم غير المشمول بالضمانات حتى ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ عندما وجد المفتشون الدليل على ذلك .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، قدم العراق بيانات متناقضة حول صنع الذخيرة الكيميائية . والأهم من ذلك ، لم يستجب العراق بشكل مرض لطلبات تقديم المعلومات عن برنامج العراق السابع للأسلحة الكيميائية ، وخاصة فيما يتعلق بموردي الذخيرة والمعدات والسلائف الكيميائية الأجانب . وبدلا من ذلك ، أصر العراق على أن انتاج الأسلحة الكيميائية لم يبدأ حتى عام ١٩٨٦ وزعم أن جميع أسلحته النووية قد انتجت محليا . إلا أن العالم أجمع يعلم ـ وهذا ما تصدق عليه الأمم المتحدة ذاتها ـ أن العراق قد استخدم أسلحة كيميائية ضد ايران منذ عام ١٩٨٣ .

وفيما يتصل ببرنامج الاسلحة البيولوجية فقد أخل العراق بلا شك بالتزاماته بتسليم كل المواد المتعلقة بأسلحته البيولوجية الى اللجنة الخاصة بل قام ، خلافا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، بتدمير الابنية في مركز أبحاث سلمان باك للاسلحة الكيميائية مباشرة قبل وصول بعثة التفتيش الاولى هناك . علاوة على ذلك ، اعترف العراق للمفتشين ، بعد أن أصر على عدم امتلاكه للاسلحة البيولوجية وعدم اضطلاعه بمثل هذه الانشطة ، بأنه قد أجرى بحوثا كان يمكن أن تكون لها تطبيقات عسكرية هجومية . وأخيرا ، وعلى الرغم من أن العراق قد زعم أن برنامج البحوث لاسلحته البيولوجية الذي ذكر أنه بدأ في عام ١٩٨٦ قد انتهى في عام ١٩٩٠ فقد وجد أحد أفرقة اللجنة الخاصة للتفتيش عن الاسلحة البيولوجية دليلا واضحا في سلمان باك أيضا عن القدرة على انتاج ما أسماه بـ "كميات ضخمة من العوامل البيولوجية" .

أما فيما يتعلق بالقذائف التسيارية ذات المدى الاطول من ١٥٠ كيلومترا ، فقد أعلن العراق في بادئ الامر عن وجود ٦٢ قذيفة من طراز سكود وأنواع مختلفة منه وخمسة مواقع لانتاج وصيانة وتخزين ونشر القذائف . إلا أن عمليات التفتيش اللاحقة بينت أن العراق قد حرف المعلومات عن عدد القذائف التسيارية والعناصر المكونة لها والمرافق المستخدمة في انشائها وحاول أن يضلل المفتشين وأن يخفي القذائف والعناصر المتصلة من فرق التفتيش . وكمثال واحد من الامثلة العديدة التي يمكنني تقديمها الى المجلس اليوم فإن اعلان العراق الاصلي لم يشمل خمسة من أنواع القذائف التسيارية التي يشير إليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

يؤسفني أن أقول إن أسلوب الكتمان هذا مستمر حتى هذا اليوم . لذا ، فإنني استرعي انتباه المجلس لتقرير الرئيس التنفيذي ايكيوس عن مهمته الخاصة الى بغداد في الفترة من ٢١ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ والذي يلاحظ فيه أنه في الوقت الذي كان يحصل فيه على التأكيدات بأن العراق قد قدم كل البيانات المطلوبة ووفى بجميع التزاماته وجد أحد أفرقة التفتيش عن القذائف التسيارية مواد محظورة لم يتم الإعلان عنها مسبقا في موقعين . العراق إذن لا يزال يحاول التضليل والتهرب .

في المناقشات التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٢ مع اللجنة الخاصة ، ذكر العراق أنه "قدم بالفعل كل المعلومات الضرورية" بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وبسبب ما اتخذه العراق من اجراءات مخالفة لذلك في السابق من المستحيل أن نصدق الآن بصحة ذلك . ولم يكن بوسع رئيس اللجنة الخاصة إلا أن يختتم تقريره قائلا بأن العراق لم يقدم "تعهدا بتقديم ذلك الكشف التام والنهائي والكامل" (S/23643 ، الفقرة ٢١) .

وحتى على الرغم من أن كشف العراق عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل لم يكن مرضيا فقد استمر العمل في تدمير بعض هذه الأسلحة . إلا أنه دون الكشف التام والنهائي والكامل لن يعرف المفتشون على الاطلاق ما إذا تم تعيين وتدمير جميع هذه الأسلحة . وعلى وجه التحديد ، فإن عدم الكشف الكامل سيجعلنا جميعا نستنتج أن التدمير الكامل للأسلحة أمر لا يمكن اثباته بشكل مطلق .

يدعو قرار الأمم المتحدة أيضا الى تدمير مرافق العراق لانتاج أسلحة الدمار الشامل هذه أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر . ومن أوضح الأمثلة على مرافق العراق النووية مرفق الاثير . فقد وجد فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة أن مرفق الاثير من أكثر المرافق تطورا وهو مصمم خصيصا لانتاج الأسلحة النووية . وأن تقرير العراق عن الاثير - الذي حصل عليه فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ - يربط الاثير مباشرة ببرنامج العراق للأسلحة النووية . ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن يكون للاثير غرض آخر سوى صنع الأسلحة ، ومن ثم ينبغي تدميره فورا وبالكامل .

لقد رفض العراق أن يدمر مرافق انتاج واصلاح المواد والقذائف التسيارية التي حددتها اللجنة الخاصة في شباط/فبراير بحجة أن المواد المستخدمة في انتاج هذه القذائف يمكن أن تستخدم في أغراض أخرى ، بما في ذلك ، انتاج القذائف العسكرية ذات المدى الاقل من ١٥٠ كيلومترا ، وهو أمر يثير الاهتمام .

لقد أدعى العراق أنه يمكن أن يجعل هذه المرافق ومرافق أخرى مشابهة لانتاج أسلحة الدمار الشامل عديمة الضرر عن طريق تحويلها لأغراض مدنية . ونظرا لما عهدناه بالعراق من عدم امتثال لجهود الأمم المتحدة من أجل تحديد أسلحة الدمار الشامل العراقية يجب ألا يسمح للعراق بإعادة هذه المرافق للاستخدام في انتاج هذه الأسلحة المروعة . ومن ثم ، ينبغي أن تدمر هذه المرافق لا أن يكتفي بتحويلها .

والنقطة الهامة هنا ليست ما إذا كانت هذه المنشآت قادرة على انتاج المواد للاستخدام المدني ، بل ما إذا كان في الإمكان استخدامها في الأغراض الممنوعة . ولا يزال المجلس يؤيد المبدأ القائل بأن اللجنة الخاصة ، وليس العراق ، هي التي يجب أن تحدد المنشآت التي تتطلب قرارات مجلس الأمن تدميرها ، وستحددها . وهذا ليس محل مفاوضات أو مساومة ، بل يخضع لقرار نهائي من قبل اللجنة الخاصة يجب على العراق أن يحترمه .

وبالنسبة لالتزامات العراق بمقتضى القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) بالموافقة دون قيد ولا شرط على تنفيذ خطط الرصد والتحقق القائمة ، قال رئيس اللجنة الخاصة في شباط/فبراير إن العراق لم يعلن عن موافقته على ذلك . والمجلس يصر على ضرورة التأكيد للمجتمع الدولي بأن العراق لن يمتلك مرة أخرى هذه الأسلحة التي تتسبب في زعزعة الاستقرار . وليس هناك بديل لقبول العراق القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) وتنفيذهما .

وأود الآن أن أنتقل إلى الالتزامات الأخرى للعراق وفقا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

فيما يتعلق بمسائل الحدود ، قال ممثل العراق لدى لجنة الحدود في آب/أغسطس ١٩٩١ إن العراق رفض أعمال اللجنة . ورغما من ذلك اشترك العراق مترددا في أعمال اللجنة . إن العراق ملزم بقبول أعمال اللجنة . وأية بيانات من جانب العراق تخالف ذلك تعد انتهاكات لالتزاماته بمقتضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وتتعلق أيضا بالحدود مسألة مراكز شرطة الحدود العراقية الخمسة الموجودة على الجانب الكويتي لخط الحدود على الخريطة التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، وقد طلبت البعثة من العراق مرارا وتكرارا أن يسحب تلك المراكز إلى جانبه من الحدود بحيث تبعد ٠٠٠ ١ متر عن الخط المرسوم بخريطة البعثة ، كما اتفق عليه من قبل ، الأمر الذي لا يزال العراق يرفض أن ينفذه .

وفيما يتعلق بإعادة الممتلكات ، بالرغم من التقدم الذي أحرز بالنسبة لإعادة الممتلكات الكويتية ، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به ، بما في ذلك إعادة الطائرات وأنظمة القذائف من السطح إلى الجو التي أخذها العراق من الكويت .

وفيما يتعلق بإعادة المواطنين الكويتيين والسعوديين ومواطني البلدان الثالثة الاخرى ، يرفض العراق أن يقوم بأي عمل بشأن تقصي قوائم المحتجزين المفقودين المقدمة من جانب الكويت والمملكة العربية السعودية . وفي اجتماع لممثلين من العراق والكويت وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في الرياض في آذار/مارس ١٩٩١ ، وافقت كل الاطراف في ذلك الاجتماع ، بما فيها العراق ، على منح اللجنة الدولية للصليب الاحمر كل التسهيلات اللازمة لتمكينها من جمع المعلومات المتعلقة بأماكن تواجد المفقودين .

وبعد عام كامل من ذلك ، لم يوافق العراق على وصول اللجنة إلى السجون وأماكن الاعتقال العراقية . كما أن العراق لم ينفذ اتفاقه بنشر قوائم المفقودين في وسائل إعلامه ولم يصدر بيانا شافيا عن الخطوات التي يتخذها لمتابعة أضابير الاستعلام الشخصية .

وكانت استجابة العراق سلسلة من الوعود التي لم تتحقق . وجاءت آخر سلسلة من هذه الوعود في رسالة موجهة إلى الامين العام في شباط/فبراير ١٩٩٢ يعلن فيها أن العراق على استعداد للتحدث مع ممثلي اللجنة في بغداد حول وصول اللجنة إلى السجون ونشر أسماء المفقودين . ومما يزيد الطين بلة أن هذه الرسالة العراقية تؤكد أن العراق يمتثل الآن للفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) نتيجة لهذه الوعود . ومرة أخرى يؤخر العراق عن عمد أي تعاون مثمر حول هذه المسألة ، مما يدلل على اتجاهه الذي يتسم بالملف وعدم التعاون التام إزاء بلية المفقودين ومعاناة أسرهم .

وينتقد العراق المجلس مرارا وتكرارا لتسببه في نقص الطعام والادوية والاحتياجات المدنية الاساسية الاخرى في العراق ، بالرغم من أن القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) يوفران للعراق الوسائل التي يضمن بها توفير هذه السلع وتوزيعها العادل على جميع السكان المدنيين العراقيين .

وتطلب أيضا الفقرة ٧ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) أن يقدم العراق بيانات شهرية عن ممتلكاته من الذهب والعملة الاجنبية ، والعراق لم يقدم بعد تقريره الاول .

ولم يعمد العراق إلى عدم الاستفادة من آليات القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) للنهوض بالحالة المعيشية لسكان العراق فحسب ، بل إن بغداد تتمادى في القيام بأعمال القمع ضد سكانها المدنيين . وبخاصة في المناطق الشمالية التي يشكل فيها الاكراد أغلبية السكان والمناطق الجنوبية التي يشكل فيها الشيعة أغلبية السكان .

وقد أدى القلق الدولي العميق إزاء القمع الوحشي الذي تمارسه بغداد ضد سكانها المدنيين أنفسهم إلى إصدار القرار ٦٨٨ (١٩٩١) في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ . وقد أدان هذا القرار القمع وطالب بإنهائه فورا . وسيذكر أعضاء المجلس أن القصف العشوائي العراقي للسكان المدنيين والضغوط العسكرية الاخرى على المدنيين قادا إلى هجرة جماعية من شمال العراق إلى تركيا وإيران ، مما يهدد السلم والامن الدوليين للإقليم . وقد أصر القرار ٦٨٨ (١٩٩١) أيضا على أن يسمح العراق للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول الفوري إلى كل من يحتاج إلى مساعدة في جميع أنحاء العراق وتوفير كل التسهيلات اللازمة لعملياتها .

ويوثق تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ وتقارير الصحافة والمنظمات غير الحكومية الحظر الاقتصادي الذي فرضته حكومة العراق في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ - ويؤسفني أن أقول إنه لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا على شحنات الطعام والوقود والمواد الاساسية الإنسانية الاخرى إلى شمال العراق . وهذا الحظر الذي يفرضه الجيش العراقي يعوق عمليات الإغاثة التي تقوم بها الامم المتحدة .كما أنه يشكل صعوبات ضخمة في وجه المدنيين العراقيين ، بالإضافة إلى إعاقة حقهم في الدخول إلى المنطقة والخروج منها . وعلاوة على ذلك ، فإن المواطنين العراقيين الذين كانوا يقطنون قبلا في منطقة كركوك لا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم وأعمالهم .

وتتضمن عناصر الحظر التوقف عن صرف المرتبات والمعاشات التقاعدية للموظفين العراقيين في الشمال ، وتخفيض المخصصات إلى حوالي نصف مستوى ما يحصل عليه المدنيون العراقيون الآخرون ، وتخفيض شحنات الوقود إلى حوالي ٢٥ في المائة من المستوى الذي كانت عليه قبل تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ويقال أن حرس نقط التفتيش

بالطرق المؤدية إلى شمال العراق بمصادر أقل كميات من الطعام الذي يشتريه المدنيون بأنفسهم ويحملونه عند وصولهم من الجنوب إلى هذه النقط .

ومن الغريب والمفجع حقا أن تواصل حكومة العراق إصدار الادعاءات المشوهة الملفقة المبالغ فيها حول الآثار الإنسانية التي يقال أن عقوبات الامم المتحدة تتسبب فيها ، تلك العقوبات التي لا تمنع بأي شكل من الأشكال تدفق الأدوية والطعام والسلع الإنسانية الاساسية الاخرى ، بينما تفرض حكومة العراق ذاتها حظرا داخليا يستهدف عن عمد حرمان بعض المدنيين العراقيين المستهدفين من الطعام والوقود والأدوية والمعدات الاساسية الاخرى .

وتواصل حكومة العراق أيضا قمع سكان الجنوب ، وأغلبيتهم من الشيعة . وقد شنت القوات العسكرية العراقية مؤخرا في كانون الاول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير هجوما متكررا على "عرب الاهوار" وقتلت المئات .

كما يوثق تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وتقارير الصحافة ممارسات حكومة العراق القمعية ضد المؤسسات الثقافية والدينية الشيعية . ويبدو أن حكومة العراق تشن حملة منظمة ضد رجال الدين من الشيعة باعتقالهم وجعلهم "يختفون" وسجنهم وتعذيبهم . ولم يرد العراق بعد على استقصاء من جانب المقرر الخاص حول القائمة التي قدمها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بشأن المفقودين بما فيهم رجال الدين من الشيعة . ولا يزال العراقيون يحتجزون الإمام الخوئي المريض الهَرِم في بيته ويمنعون عنه ما يقدمه الاخصائيون الخارجيون من رعاية طبية . وفي عام ١٩٩١ قصف ضريح الإمام الحسين في كربلاء ودمر ودنس بدرجة كبيرة . والتفسير العراقي الرسمي بأن "المتمردين" من الشيعة دنسوا أقدس مقدساتهم ينافي التصديق . وتغلق الكليات والجامعات الدينية وتحظر المطبوعات الشيعية أو تشدد الرقابة عليها . ويمنع الزعماء الدينيون من الشيعة من السفر بحرية .

وسجل حقوق الانسان في العراق سجل قاتم بشكل عام . فالتقرير الذي قدمه المقرر الخاص في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وهو وثيقة عممت على أعضاء المجلس ، فضلا عن التقارير التي أعدتها منظمات خاصة تعنى بحقوق الانسان ، جميعها تقدم مختصرا جامعا بالاهوال . فالكثير من الادلة الجديدة مستمدة من الاضابير والوثائق والاشرطة التلفزيونية الخاصة بالبوليس السري العراقي وقوات الامن نفسها ، وقد سجلت بدقة على الاخص وحشية النظام ضد الشعب الكردي .

وهكذا أخذ العالم يعلم بالتفصيل عن "عملية الانفال" - وهي تتجلى في الترحيل الاجباري للآلاف من القرويين الاكراد وذلك ضمن سياسة عراقية تهدف الى محو ٠٠٠ ٤ قرية كردية عن وجه البسيطة . فقد تلقى المقرر الخاص حتى الآن أسماء ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ من المفقودين الاكراد ، وهذا ما دفعه للاستنتاج بانه قد يكون من الصعب دحض الادعاء الكردي القائل باختفاء عدد من الاشخاص بلغ ٠٠٠ ١٨٢ . ويقدم حفارو القبور دليلا على أعمال الدفن العشوائي في قبور جماعية للاشخاص الذين جرى إعدامهم ولاتزال قائمة الاهوال مستمرة .

إن القمع المستمر الذي ينزله العراق بسكانه المدنيين أدى بالمقرر الخاص للخلوص بأن التهديد للسلم والامن الدوليين المشار اليه في القرار ٦٨٨(١٩٩١) لايزال قائما .

وفي الختام ، لقد خبر المجلس على مدار العام الفائت الوعود العراقية بالامتثال . وكما أعلن رئيس المجلس في بيانه الافتتاحي ، فإن المجلس يطلب ويتوقع من العراق القيام باتخاذ اجراءات للامتثال بقراراته . وبدون الامتثال التام وغير المشروط ، فإن فرص رفع العقوبات تبقى معدومة . وأمام الوفد العراقي الآن فرصة لتقديم أجوبة رسمية على أسئلتنا وإعلانات رسمية بشأن القبول غير المشروط للقرارين ٧٠٧(١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، بل وجميع القرارات . وما هو أهم من ذلك ، فإن أمام العراق الآن فرصة لان يظهر من خلال أعماله عن عزمه الوفاء بالتزاماته . إننا نرحب بالاجوبة الرسمية والاعلانات ، ونرحب أكثر بالاعمال .

مرة أخرى يقف المجلس على مفترق حاسم وهو ينظر في استعادة السلم والامن الدوليين والحفاظ عليهما في منطقة الخليج . إن حكومتي ومجلس الامن سيراقبان عن كثب التدابير العراقية في المستقبل . فالعراق ، باحتقاره قرارات المجلس وعدم الاكتراث بها ، يخاطر ، كما خاطر في الماضي ، بالوقوع في سوء تقدير مميت ومأساوي ، وكل النتائج المتأتية عن ذلك ستتحملها حكومة العراق مرة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بداية ، اسمحوا لي سيدي أن أرحب بكم في منصب رئيس مجلس الامن ، وأن أعبر عن رضانا عن المهارة التي تديرون بها أعمال المجلس . علاوة على ذلك ، أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم للولايات المتحدة ، السفير بيكرنغ على حنكته الدبلوماسية الرفيعة ، وعلى نشاطه ومهنيته في ادارة أعمال مجلس الامن على نحو رائع لشهر شباط/فبراير .

لقد مر عام منذ ذلك الوقت الذي أوقف فيه عدوان العراق على الكويت وذلك من خلال جهود المجتمع الدولي وعلى أساس قرارات مجلس الامن . لقد كلف ذلك العدوان حياة الآلاف من الابرياء تماما من الكويتيين ومواطني البلدان الاخرى ، وتسبب في خراب مادي هائل . وللحيلولة دون حدوث مثل هذه المغامرة المجرمة مرة أخرى ، وضع مجلس الامن سلسلة من التدابير الرامية لضمان السلم والاستقرار في المنطقة . ومع ذلك ، وكما أشير في البيان الاستهلالي للرئيس وفي بيانات الاعضاء فإن رفض العراق الوفاء تماما بالتزاماته بموجب قرارات المجلس قد أسفر عن خلق وضع بالغ الخطورة الآن . وتشير أحداث العام الماضي الى أن القيادة العراقية لم تبدأ لحد الآن بالتعاون مع المجلس لتنفيذ كافة قراراته . علاوة على ذلك ، فإن العراق قد أخذ مؤخرا في بذل جهود لإعادة النظر في تنفيذ الالتزامات ، التي سبق له واضطلع بها رسميا ، وذلك من أجل التملص من الشروط المبدئية لتنفيذ مختلف الاحكام الواردة في قرارات مجلس الامن . وهذه

الاستنتاجات مردها جزئيا النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات التي جرت مؤخرا في بغداد بين الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة السفير ايكوس ، وبين ممثلين عن حكومة العراق . والمعلومات التي قدمتها اللجنة الخاصة تظهر أن العراق لم يدل لحد الآن ببيان بشأن موافقته غير المشروطة على تنفيذ كل التزاماته بموجب القرارات ٦٨٧(١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) المتعلقة ببرنامج الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل للتخلي عن أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومترا .

وتظهر أيضا المعلومات التي قدمتها الى مجلس الامن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المعلومات التي قدمها الجانب العراقي لا تتماشى والمطالب التي تنص عليها خطة تنفيذ الرصد والتحقق المستمرين . علاوة على ذلك ، فإن الفنيين الاختصاصيين العراقيين أنفسهم يوافقون على هذه الملاحظة . ووفقا للمطالب الواردة في قرارات المجلس ، فإنه يتوجب على اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتلقيا من العراق صورة كاملة ونهائية وشاملة لجميع جوانب البرنامج العراقي المتعلق بأسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا .

وبالطبع فإن العراق يعرف بالضبط ما هي المعلومات التي ينبغي عليه تقديمها ، حيث أن مطالب شاملة في هذا الصدد قد تم تقديمها اليه مرارا من قبل اللجنة الخاصة . ومع ذلك ، فإن الرفض الفعلي من قبل الجانب العراقي للقيام بذلك قد أجبر اللجنة الخاصة وفريق التفتيش التابع لها على جمع معلومات مبعثرة من هنا وهناك وذلك في إطار الولاية المناطة بها من مجلس الامن .

إن التناقض في البيانات العراقية المتكررة التي تقول بأن جميع المعلومات المطلوبة قد جرى تقديمها قد تأكد من خلال الاكتشاف المستمر لمكونات جديدة وغير معلنة أثناء القيام بعمليات التفتيش وهذه المكونات لها صلة مباشرة بالبرامج العراقية المرتبطة بالانشطة المحظورة بموجب قرارات المجلس المختلفة . ثمة سبب يدعو الى القلق الجدي لدى أعضاء المجلس ألا وهو العقبات التي تخلقها السلطات العراقية

في وجه عمل اللجنة ، ولاسيما حالة رفض العراق مؤخرا تدمير المعدات الخاصة بالقذائف التسيارية في حدود الجدول الزمني المقرر من جانب اللجنة الخاصة . وبالمناسبة ، فإن الفقرة ٩ من القرار ٦٨٧(١٩٩١) تظهر بوضوح أن مثل هذه المعدات ينبغي تدميرها وأن المحاولات العراقية لمقاومة هذا الطلب غير مقبولة .

ثمة موقف لا يبعث على الرضا أيضا ويتعلق بتنفيذ الأحكام الأخرى الواردة في القرار ٦٨٧(١٩٩١) . فوفقا للبيانات المتوفرة ، لايزال العراق يحتجز أكثر من ٠٠٠ ٣ كويتي بالاضافة لمواطني البلدان الأخرى ، والسلطات العراقية لا تقدم المساعدة الضرورية للجنة الدولية للصليب الأحمر في بحثها عن الأشخاص المفقودين . وهذه السلطات لا توفر لممثلي هذه المنظمة إمكانية الوصول لجميع المحتجزين وجميع أماكن احتجازهم . كما حدث تأخير غير مقبول من جانب العراق في إعادة الممتلكات الكويتية التي تم الاستيلاء عليها ، بما في ذلك الممتلكات العسكرية .

وهناك موضوع آخر يقلقنا بشكل خاص هو السياسة القمعية التي تمارسها السلطات العراقية إزاء السكان المدنيين في البلد ، ولا سيما في المناطق التي يعيش فيها الاكراد وفي جنوب البلد ، في انتهاك لأحكام قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) . ويساورنا القلق وكذلك الاعضاء الآخرين في المجلس إزاء كون الحكومة العراقية ، كما قال الممثل الخاص للامين العام ، قد فرضت قيودا على توفير السلع الاستهلاكية الاولية للجزء الشمالي من البلد . ونتيجة لذلك فإن هذه المنطقة تحصل على أقل من نصف نصيبها المعتاد من المواد الغذائية ، ويعاني سكانها من حرمان فادح . وينبغي أن نلاحظ بصفة خاصة كون المجلس قد اعتمد منذ ما يزيد على ستة أشهر القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، اللذين ينصان على إتاحة الفرصة للعراق لبيع كمية محددة من النفط لتمويل شراء المواد الغذائية والادوية وغيرها من المواد اللازمة للاحتياجات الإنسانية . ولكن الحكومة العراقية ترفض اغتنام هذه الفرصة . ولهذا لا يسعنا إلّا أن نعرب عن الاسف لانه بينما ترفض بغداد المضي في التنفيذ التام والحقيقي لقرارات مجلس الامن فإنها تكثف معاناة الشعب العراقي وتعرقل أي تخفيف لهذه المعاناة .

إن أشد الحالات إزعاجا في مجال حقوق الإنسان في العراق قد نوقشت في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، وهي تؤثر تأثيرا مباشرا على مسألة تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) . وقد خلص المقرر الخاص إلى نتيجة قاطعة مفادها أن الحكومة العراقية مسؤولة عن انتهاكات منتظمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان ذات طبيعة خطيرة للغاية ، كحالات الإعدام الجماعي والتعذيب والإبادة . وعلاوة على ذلك ، كما يرد في التقرير ، لا يوجد دلائل على أن الحكومة العراقية تعتزم الكف عن هذه الممارسات .

كما نعتقد أن من المهم التأكيد على ضرورة تنفيذ العراق على نحو دقيق لجميع التزاماته الاخرى ، وخاصة تلك التي تتصل بخدمة ديونه الخارجية ودفعها ، حسبما تنص عليه الفقرة ١٧ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

لدينا انطباع بأن بغداد لم تدرك تماما بُعد الخطورة الهائلة لما فعله العراق . فللمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية ، منذ نصف قرن ، نجد دولة تحتل

وتضم دولة أخرى ذات سيادة وعضوا في الامم المتحدة ، منتهكة انتهاكا سافرا التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الاساسية للقانون الدولي . وفضلا عن ذلك ، وضع العراق برنامجا لانتاج الاسلحة النووية وبدأ في تنفيذه ، وكان يُعد العُدة لصنع الاسلحة البيولوجية انتهاكا لالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والاتفاقية التي تحظر الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية . وهدد العراق باستخدام الاسلحة الكيميائية ، والدليل على استخدامه لهذه الاسلحة في الماضي قد جعل تلك التهديدات مثيرة للفزع بشكل خاص .

وتنفيذا للمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الامن بموجب الميثاق ، فقد وضع برنامجا بالتدابير الرامية إلى وقف هذه الاعمال التي تهدد السلم والامن الدوليين على نحو خطير وإلى منع تكرارها ، وأكد من جديد على هذا البرنامج . إن المصالح الحيوية لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تتطلب التنفيذ الفوري وغير المشروط لهذا البرنامج .

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا قاطعا عودة العراق إلى المجتمع الدولي كعضو تام العضوية ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة عليه . ولكن يجب على الحكومة العراقية تحقيقا لذلك أن تدرك خطورة ما فعلته وتسلم بأخطائها وتستخلص النتائج اللازمة من بيانات مجلس الامن وقراراته العديدة . وبدلا من المواجهة مع المجلس ، يجب على العراق أن ينفذ على نحو فوري وتام جميع مطالب المجلس .

هذه النتيجة من شأنها أن تفي بمصالح المجتمع الدولي بأسره وبمصالح العراق ذاته بنفس القدر . ما من حل آخر أمام قيادة العراق . ونأمل أن تكون مشاركة الوفد الرفيع المستوى في هذه الجلسة لمجلس الامن دلالة على أن بغداد قد أدركت أخيرا المسؤولية الملقاة على عاتقها وأنها ستبدأ في التعاون مع الامم المتحدة وتؤكد من خلال أعمالها عزمها على التنفيذ التام وغير المشروط لجميع أحكام قرارات مجلس الامن الملزمة لها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وأنا على ثقة بأنكم بمهارتكم الدبلوماسية البارزة وخبرتكم الثرة ستقودون أعمال المجلس لهذا الشهر صوب النجاح . كما أود أن أشكر سلفكم ، السفير بيكرينغ ممثل الولايات المتحدة الذي ترأس أعمال المجلس بطريقة فعالة وبارزة أثناء شهر شباط/فبراير الحافل بالعمل . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فيلاديمير بتروفسكي على تسلّمه المنصب الهام كوكيل للامين العام للامم المتحدة .

من الضروري والمفيد اليوم بالنسبة لمجلس الامن ، بعد انقضاء عام على نهاية حرب الخليج ، أن يجري حوارا مع الوفد العراقي وأن يناقش تنفيذ قرارات مجلس الامن ومختلف جوانب قضايا ما بعد الحرب . إن الصين تؤيد على الدوام الحوار لا المواجهة . ونرحب بقرار الحكومة العراقية إرسال وفدها إلى نيويورك لإجراء محادثات مع مجلس الامن . ونأمل أن يؤدي هذا الحوار إلى نتائج إيجابية تساعد في تحقيق الاهداف الواردة في قرارات مجلس الامن ذات الصلة وفي الإسهام في استعادة السلام والاستقرار الذي طال الشوق إليهما في منطقة الخليج .

في بداية أزمة الخليج أعلنت الصين على نحو قاطع موقفها المبدئي القائم على المعارضة المطلقة لغزو العراق المسلح للكويت . وطوال هذه الفترة كنا ننادي بالتعايش السلمي فيما بين جميع البلدان والتسوية السلمية للمنازعات . وهذا يشكل أحد المبادئ الاساسية وراء اقتراح الصين بإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد .

وعبر العام الماضي ، وبغية إزالة آثار الغزو وكفالة السلم والامن في منطقة الخليج ، عمل المجتمع الدولي متعاونا مما أدى إلى تحقيق نتائج مثمرة . كما أن الامين العام للامم المتحدة والوكالات المعنية قد أسهموا اسهامات قيّمة تحقيقا لهذه الغاية . ويسعدنا أن نلاحظ ، كما أشار الامين العام في تقريره ، أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ بعض الاجزاء الهامة من القرارات . وترى الصين ، شأنها في ذلك شأن الاعضاء الآخرين في المجلس ، أن القرارات التي اعتمدها مجلس الامن تبقى أساسية بالنسبة لاستعادة السلم والاستقرار في منطقة الخليج ولا بد من تنفيذها على نحو تام .

وحيث أنه لا يزال هناك الكثير الذي لا بد من عمله ، فإن أملنا وطيد في أن يواصل العراق التعاون مع الأطراف المعنية وأن ينفذ تنفيذا جادا التزاماته الواردة في القرارات ذات الصلة .

مع أن حرب الخليج قد انتهت منذ عام ، لاحظنا بقلق كبير أن الحالة الصعبة التي تواجه شعب العراق مستمرة في التدهور . وما برحت الصين تعتقد أن الشعب العراقي بريء وأنه ليس من الإنصاف إطالة معاناته وما يلاقي من صعاب . وعند اعتماد مجلس الأمن لقراره ٦٨٧ (١٩٩١) ، أشار الوفد الصيني في بيانه إلى ما يلي :

"إننا نحبذ الإلغاء الفوري للقيود المفروضة على الواردات إلى العراق من مواد غذائية وسلع أخرى لازمة لاستعادة الحياة العادية للشعب ، ورفع الجزاءات الاقتصادية الأخرى ضد العراق تدريجيا وفي الوقت المناسب وذلك في ضوء تطورات الوضع" . (S/PV.2981 ، ص ٩٧)

إن موقفنا لايزال كما هو دون تغيير . وبدافع من اعتبارات إنسانية على وجه التحديد أيدنا ذلك الاقتراح المعقول - الذي طرحه منسق الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الامن في اللجنة المنشأة بمقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) - الذي يقضي بأن إجراء "عدم الاعتراض" ينبغي تغييره الى إجراء ب "التبليغ فقط" في السماح للعراق باستيراد المنتجات المدنية . في رأينا أن هذا سوف يخفف الصعاب التي يواجهها شعب العراق ويمكن أن يؤدي الى أن تسترد اقتصادات بلدان المنطقة عافيتها في وقت مبكر .

ويحدونا الامل أن يترك اجتماع اليوم أثرا إيجابيا على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يصون ويحترم استقلال بلدان الخليج وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، غزت القوات العراقية الكويت واحتلتها منتهكة بذلك سيادة ذلك البلد والقانون الدولي . وبهذا العمل العدواني جلب العراق على نفسه إدانة عالمية من جانب المجتمع الدولي . وقبل قيام العراق بارتكاب هذا العمل العدواني ضد جاره ، تمتعت اليابان بعلاقات طيبة مع ذلك البلد . ولهذا يؤسفني أسفا شديدا سير الاحداث في الثمانية عشر شهرا الماضية .

إن الآثار المأساوية لأعمال العراق لاتزال قائمة . والحق أنه قد انقضى أكثر من عام منذ انتهاء الاعمال العسكرية في الخليج ، ولكن شعب الكويت لايزال يعاني من آثار عدوان العراق في إطار الارواح التي ضاعت والدمار المادي والتدهور البيئي . وفي الوقت الذي يسعى شعب الكويت جاهدا ، بمساعدة المجتمع الدولي ، لبناء حياته وبلده ، فإن مسؤولية العراق عن معاناة ذلك الشعب لن تُنسى والقيادة العراقية مسؤولة عن آثار عدوانها . ومع الاسف إنني لست واثقا مما إذا كانت القيادة العراقية تفهم تماما خطورة الحالة الراهنة .

وفقا لوثائق الأمم المتحدة ذات الصلة ، فإن حكومة العراق تضطهد الشعب الكردي والجماعات الشيعية في أراضيها . وهي لاتزال تمنع إعادة توطين أعداد كبيرة من الرعايا الكويتيين وترفض إعادة كل الممتلكات الكويتية . وفضلا عن ذلك فإنها أعاقت مرارا جهود اللجنة الخاصة للإشراف على أسلحة التدمير الشامل العراقية ، كما أن العراق قدم تقارير زائفة الى المجلس . وإن حكومة العراق برفضها التعاون مع المجلس واحترام قراراته تثبت تحديها ليس فقط للمجلس بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره . إن قادة العراق لابد أن يدركوا أنهم لا يستطيعون أن يقرروا ما هي الاحكام التي ينفذونها وما هي الاحكام التي لا ينفذونها . فليس هناك مجال للتفاوض .

ومن الواضح أن الشعب العراقي لابد أن يُعَدُّ أيضا من بين ضحايا الاعمال العدوانية لحكومته ورفض هذه الحكومة تنفيذ قرارات مجلس الامن . ووفدي يشعر بالقلق إزاء الشعب العراقي البريء الذي لايزال يواجه مشاق صعبة . وفي هذا الصدد وافق مجلس الامن على السماح للعراق ببيع النفط حتى يمكن أن يوفر الحاجات الاساسية لشعبه . ولكن حكومة العراق برفضها تصدير النفط كما طلب المجلس وبخلق عقبات أمام أنشطة شتى الوكالات تحرم شعبها من إمكانية الوصول الى الإغاثة الإنسانية المتاحة . وتعتقد اليابان أن القيادة العراقية يقع عليها التزام أخلاقي بتخفيف آلام شعبها وأنها يمكن أن تفعل ذلك عن طريق تصدير نفطها .

واليابان تحث مرة أخرى حكومة العراق على أن توافق بشكل نهائي على تنفيذ أحكام جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة . والمجلس قد جعل موقفه واضحا بالفعل من أنه إذا استمر العراق في انتهاكاته الملموسة لالتزاماته فسيواجه تبعات خطيرة .

ولا تريد اليابان أن يبقى العراق منبوذا من المجتمع الدولي . إن العراق والشعب العراقي قد عانا بما فيه الكفاية . وأتذكر كيف عانت اليابان في نهاية الحرب العالمية الاخيرة . ولكنني لا أزال أتذكر كيف ساعد المجتمع الدولي ، ممثلا في الامم المتحدة ، اليابان . وتأمل اليابان أملا وطيدا أن يجري قريبا الترحيب بالعراق من جانب المجتمع الدولي بوصفه عضوا مسؤولا . ولكن السبيل الوحيد - السبيل الوحيد - لتحقيق هذا الهدف هو امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

السيد أردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل عام هبت قوات التحالف الدولي ضد العدوان العراقي . وحررت الكويت واستعادت الشرعية الدولية ، متصرفة وفقا لميثاق الامم المتحدة . ونود من الحكومة العراقية وممثليها رفيعي المستوى المتواجدين معنا اليوم أن يدركوا كيف أن بلدا صغيرا مثل هنغاريا قد شعر بالصدمة والحزن - عن طريق تبعات هذا العمل على العلاقات الدولية بصفة عامة - إذ وجد أن بلدا لم يقم فحسب بغزو بلد آخر بل إنه بعد ذلك أنكر وجود ذلك البلد وأعلن بلا حرج مسح بلد عضو في الامم المتحدة من على خريطة العالم . لذلك فإن هنغاريا أعربت عن تأييدها الكامل للتدابير التي اتخذها مجلس الامن منذ بداية أزمة الخليج .

وبعد انتهاء الاعمال القتالية في المنطقة ، حدد المجلس في قراراته المتعددة بوضوح ودون غموض المطالب التي ينبغي للعراق أن يفي بها . ووفقا لميثاق الامم المتحدة اتفقت الدول الاعضاء في المنظمة على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الامن ، الذي يتحمل المسؤولية الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين .

ولهذا ، لا يمكن أن تعتبر قرارات المجلس أساسا للتفاوض ، كما لا يمكن أن تعتبر موضوعا لأي نوع من المساومة . وعلاوة على ذلك ، إن البيان الرئاسي الذي صدر عقب اجتماع المجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير أكد من جديد على أن قرارات مجلس الأمن يجب أن تنفذ بالكامل .

ونعتقد أن الحوار هو السبيل الأعقل والأفعل الذي من شأنه توضيح الخلافات في وجهات النظر وإزالة ما قد يوجد من سوء الفهم . ونود أن نوضح ، مع ذلك ، إن الحوار بين مجلس الأمن والعراق لا يمكن أن يكون نقاشا بلا حدود ، وأن الموضوع الوحيد له يجب أن يكون تنفيذ العراق لقرارات المجلس ذات الصلة . ونحن نشجب بشدة عدم امتثال العراق تماما لهذه القرارات . وإننا نتوقع أن يقدم الزعماء العراقيون - من خلال نائب رئيس وزراء الجمهورية - لمجلس الأمن ضمانات واضحة في هذا الصدد .

إن القرار الأساسي الصادر عن المجلس ، القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، مقصود به أن يؤدي الى استعادة الأمن في منطقة الخليج بأسرها . وقد قُبل ، دون تحفظات في ذلك الوقت ، من قبل المجلس الوطني العراقي . وان إخفاق العراق في تنفيذ هذا القرار الذي يكتسي أهمية قصوى ، ومحاولاته إعادة تفسير بعض أحكامه ، هو والقرارات اللاحقة للمجلس التي تتناول القدرة العسكرية العراقية ، يكشف عن موقف نرفضه بقوة ويسبب قلقا مشروعا .

ولما كان الأمر كذلك ، فإن الأحكام المشار اليها قد صيغت بأكبر قدر من العناية ، ويمكن تحديد التزامات العراق بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بيسر دون أي شك محتمل . بيد أن العراق قد انتهك حتى اليوم في كثير من المناسبات عددا كبيرا من هذه الالتزامات . وقد فعل هذا رغم أن مجلس الأمن قد اتخذ في إبان ذلك قرارات أخرى عديدة وأدان بطرق شتى بكل قوة ممارسة العراق في هذا المجال .

وثمة دليل من آخر تفتيش قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشير ، على ما يبدو ، الى وجود فهم أفضل من جانب زعماء العراق لضرورة وجود مزيد من التعاون من جانبهم . ومع ذلك ، إننا مضطرون لأن نقول بأنه لا يوجد بصفة عامة تغيير حقيقي في مسلك العراق .

وفي ميدان أسلحة التدمير الشامل ، والقذائف التسيارية التي يزيد مداهـــا على ١٥٠ كيلومترا والبرامج النووية ، فإن الصورة العامة التي رسمتها اللجنـــة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تسمح لنا بتكوين نظرة شاملة مفصلة عـــن البرامج العراقية في هذه المجالات . أما بالنسبة للمعلومات المطلوبة من العـــراق فإنه يصر على تفسيره الخاص ، الذي يتمثل في اعتبار المعلومات التي يقدمها معلومـات كافية . ولا تزال الأحداث تبين أن هذا التفسير مزيف تماما .

إن موقف الجانب العراقي من مسألة تدمير المواد والمنشآت لهذا الغـــرض لا يبعث على الرضا . إن ما نشهده هو مناورات تسويفية . إن الهيئات المخولة من قبـــل مجلس الأمن هي التي تحدد ما يجب وما لا يجب تدميره ، وسيظل الوضع على هذا النحو .

ونعتقد أن السبيل الوحيد لتخفيف الجزاءات المفروضة على العراق هو أن ينفـذ العراق قرارات مجلس الأمن بالكامل . وعلى العراق أن يدرك العواقب الخطيرة المترتبـة على مواصلته لعدم الالتزام في هذا المجال .

إننا ندرك الآثار المترتبة على الحصار الاقتصادي المفروض في شمال وجنـــوب العراق من جانب حكومة العراق نفسها . ويعرض موقف الحكومة العراقية السكـــان المدنيين بأسرهم في البلد لمعاناة لا لزوم لها . ولا تؤثر الجزاءات الاقتصادية التـــي فرضتها الأمم المتحدة على توفير إمدادات الغذاء ، والأدوية وغيرها من السلع التـــي تهدف الى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان المدنيين في العراق . وكمـــا نعرف ، تهدف قرارات مجلس الأمن على وجه التحديد الى التخفيف من معاناة سكان البلـــد وقد أقامت آليات ترمي الى تمكين العراق من شراء اللوازم الأساسية .

وينبغي أن تمول هذه المشتريات من العائدات المتوفرة من بيع جزء معين مـــن النفط العراقي . وفي ضوء هذه الحالة ، لا نعتقد أن الإشارة العراقية الى "التدخل فـي شؤونه الداخلية" لتبرير رفضه للشروع في بيع نفطه ، أمر يعتد به ، في ضـــوء السياسة والممارسات التي اتبعها ذلك البلد أخيرا في المنطقة . وفي هذا المقـــام ، نأسف لأن العراق قد وجد من الصواب أن يقطع من جانب واحد المفاوضات الخاصة بهـــذا الموضوع مع ممثلي الأمم المتحدة في فيينا .

وبالمثل ، انه بسبب الانعدام الكامل للتعاون العراقي لا تزال مسألة التعويضات معلقة . كما نعتقد أنه من المهم أن يمتثل العراق امتثالا صارما لجميع التزاماته بشأن سداد وخدمة دينه الخارجي . ولا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية التي استولت عليها العراق .

وهناك موضوع آخر يثير قلقا بالغا لهنغاريا وهو حالة حقوق الإنسان في العراق . لا تزال هذه الحقوق تنتهك ؛ ونشهد حالات الاعدام دون محاكمة ، والاغتيال السياسي ، والتعذيب ، والاختفاء القسري ، وحالات الاعتقال والاحتجاز العشوائيين ، وقمع حريات الفكر ، والتعبير والتجمع ، وانتهاكات حقوق المجموعات الدينية والعرقية الى آخره .

وعلاوة على ذلك ، أعرب مجلس الأمن في عدة مناسبات عن قلقه العميق إزاء إعادة توطين رعايا الكويت والبلدان الاخرى الموجودين في العراق . وفي هذا السياق ، نعتقد أن عدم امتثال العراق في مجال التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر أمرا غير مقبول . ونظرا للخطورة الاستثنائية لحالة حقوق الإنسان في العراق ، من المناسب ، في رأينا ، أن تدرس ، المحافل المختصة للامم المتحدة إرسال فريق مراقبة في مجال حقوق الإنسان الى العراق .

ويحدو وفد هنغاريا الأمل أن يتمكن ممثلو جمهورية العراق الموجودون معنا اليوم في هذه الجلسة لمجلس الأمن من العودة الى بلدهم برؤية واضحة لما ينتظره المجتمع الدولي من حكومتهم . إننا هنا لا نتحدث إلا عن التنفيذ الكامل دون قيد أو شرط لقرارات المجلس ذات الصلة . ويحدونا الأمل في أن الرسالة السياسية التي تبينت من خلال مختلف الآراء التي أعرب عنها حول هذه الطاولة ستجد آذانا صاغية ، وستفهم وتقدر حق التقدير من جانب القيادة العراقية ، مما سيساعدنا جميعا على الاقتراب من نهاية هذا الفصل المحزن لفترة ما بعد الحرب الباردة .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية ، سيدي الرئيس ، أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بكم بصفتكم رئيس مجلس الامن . واني أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل . وأود أيضا أن أهنئ السفير بيكرينغ على العمل الممتاز الذي قام به خلال الشهر الماضي وأن أشكره عليه . واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا لوجود السيد بيتروفسكي في المجلس وأن أشكر سلفه السيد سافرونتشوك ، الذي عملنا معه على خير وجه .

لقد كانت سياسة بلجيكا وأهدافها طيلة أزمة الخليج تستند الى احترام القانون الدولي . وكان الهدف تحقيق تحرير الكويت ، وتلافي تكرار مثل هذا العدوان وتوجيه العراق مرة أخرى إلى القيام بدور ايجابي في المجتمع الدولي .

وقام مجلسنا ، بعدما تم تحرير الكويت ، بوضع شروط وقف إطلاق النار . وبالاضافة الى ذلك ، أبلغ العراق المجلس بقبوله غير المشروط للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وجرى التأكيد على هذا القبول بقرار اتخذه المجلس الوطني العراقي .

وللأسف الشديد ، يواصل العراق تجاهله للعديد من أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة الاخرى الصادرة عن مجلس الامن . وتقرير الامين العام أبلغ دليل على ذلك .

لهذا ، ومن أجل الحفاظ على مصداقية جهودنا المتصلة بالقانون الدولي ، يتعين على المجلس ضمان احترام العراق الصارم لالتزاماته . وأود أن أضيف أن هذا الموقف الحازم لا يفقدنا إدراك محنة السكان العراقيين الذين تجعلهم حكومتهم رهينة .

وتحقيقا للأهداف التي حددها المجلس ، يتعين على الحكومة العراقية أن تحترم جميع التزاماتها الدولية . وانني أعني بشكل خاص ثلاثة مجالات .

أولا ، يجب على العراق أن يصلح الخراب الذي سببه عدوانه . فتحرير الكويت باللجوء الى الاستخدام المشروع للقوة المسلحة لم يكن كافيا لتجنب آثار العدوان الوحشي والدموي التي تضمنت السلب والتدمير والنهب . ولهذا السبب كانت هناك حاجة الى أن يفرض على العراق عدد من التدابير المرتبطة بتبادل الاسرى وإعادة الممتلكات

المسروقة من الكويت . وعلاوة على ذلك ، يبدو أن إنشاء صندوق للتعويض ابتكار ضروري يهدف الى الحصول من العراق على إسهام منصف للتعويض عن الاضرار الناجمة عن غزوه واحتلاله غير المشروع للكويت .

ثانيا ، يتعين على العراق أن يدمر بالكامل ودون شرط قدرته على التدمير الشامل . لقد كان تكديس أسلحة التدمير الشامل من جانب العراق والموقف المتعنت والعدائي الذي اتخذته السلطة في بغداد السبب الذي أجبر مجلس الامن على إنشاء آلية نزع السلاح وفرض حظر عسكري على العراق . وتأمل بلجيكا أن يكون تنفيذ هذه التدابير خطوة أولى نحو استعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة بأسرها .

ثالثا ، يجب على حكومة العراق أن تحترم حقوق الانسان . وهنا أود أن أعرب عن قلق حكومة بلادي الشديد ازاء ما ورد في التقرير الذي أعده السيد فان در ستول ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، حول حالة حقوق الانسان في العراق . وأن المعلومات التي تلقيناها خلال الاشهر القليلة الماضية عن القمع العسكري الوحشي الذي يقوم به النظام العراقي ضد سكانه والتدابير التمييزية المطبقة ضد فئات معينة تزيد من قلقنا .

وخلال نظر الجمعية العامة في الحالة في الشرق الاوسط ، كررت الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية في بيانها بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قلقها في هذا الصدد . وما دامت هذه الانتهاكات لحقوق الانسان مستمرة سيظل العراق بعيدا عن الوفاء فعليا بالتزاماته الدولية .

إن مشاركة بلجيكا في موقف المجلس الحازم لا تعني أن بلادي لا تبالي بمعاناة الشعب العراقي ، الذي لايزال للاسف الشديد رهينة في أيدي سلطاته منذ بداية الازمة . ومافتئت بلجيكا تؤكد على الحاجة الى تقديم مساعدات انسانية للسكان في العراق ، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى . ولهذا السبب رحبنا بقيام لجنة العقوبات برفع الحظر الغذائي بصورة مؤقتة . وسررنا بعد ذلك برفع الحظر نهائيا من خلال اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . لقد عملنا باستمرار من أجل الحفاظ الفعال على سياسة مد يد العون للسكان في العراق .

وقد أيدت بلجيكا ، لنفس الأسباب الإنسانية ، القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين يسمحان للعراق بالحصول على العوائد الضرورية لتمويل استيراد المواد الغذائية والانسانية . وأيدت بلجيكا قبل بضعة أيام اعتماد لجنة العقوبات اتفاق الاشراف الذي من شأنه أن يسمح بدراسة أكثر مرونة وسرعة للطلبات المتعلقة بمجموعة من المنتجات .

وهكذا نجد أن الحكومة العراقية لديها السبل لتحسين الوضع الانساني لمواطنيها . ويبقى لتلك الحكومة وحدها أن تستغل تلك السبل أو لا تستغلها . ولذلك تدعوها بلادي الى الاستفادة على وجه السرعة من هذين القرارين .

وستكون الحكومة العراقية ، بعد أن تحوز على الموارد الضرورية ، مسؤولة أيضا عن ضمان التوزيع المنصف للمنتجات الغذائية والانسانية على السكان العراقيين عامة ، دون أي تمييز . ومع الأسف ، لا بد لنا أن نلاحظ أن الحال ليس كذلك دوما ، وأن فئات كاملة من السكان العراقيين متضررة . وإننا نتوقع من العراق أن يكف عن هذه الممارسات التمييزية .

ولئن كانت المعلومات الاخيرة تشير الى أن هناك تحسنا عاما في الوضع الغذائي ، فإنها تؤكد أيضا وجود حصار اقتصادي مفروض على شمال العراق ، ونتيجة لذلك لا يتلقى السكان الاكراد في العراق لالا نصف المخصصات اليومية التي توزع في بقية البلاد . إن هذا الوضع غير المقبول يجب أن ينتهي .

وفي هذا السياق ، تسهم قوات الامن التابعة للامم المتحدة بصورة عامة إسهاما قيما في عمل الوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . ويعبر وفد بلادي عن إشادته بها . وإننا نعتبر تمديد ولايتها أحد ضمانات الحكومة العراقية على حسن نواياها .

إن السياسة التي انتهجتها السلطات العراقية حتى الآن لم تكن سوى مصدر ريبة عميقة بالنسبة لنا . لذا ، فان الامر يعود الى الحكومة العراقية الآن لتبدد هذه الريبة بالتزامات رسمية وواضحة تقيم الدليل عليها بأعمال محددة . وتأمل بلجيكا أن تكون جلسات مجلس الامن هذه فرصة لكي يتعهد العراق بالالتزامات النابعة عن قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن في شهر آذار/مارس . واننا على يقين بأنكم ستكللون أعمالنا بالنجاح .

وأود أيضا أن أتقدم بتهنئتي للسفير توماس بيكرينغ ، ممثل الولايات المتحدة الامريكية على العمل الممتاز الذي قام به كرئيس لمجلس الامن في شهر شباط/فبراير .

إن الموقف الذي اتخذته اكوادور إزاء أزمة الخليج - التي بدأت بغزو العراق للكويت وضمها عسكريا - يستند أساسا الى المراعاة الصارمة لمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وتشمل هذه المبادئ استخدام الاساليب السلمية وحدها لحسم النزاعات ، وادانة استعمال القوة ضد استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها ، وعدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وبصفة خاصة الالتزام المشترك بالاسهام في اقامة عالم ينعم بالسلم وأكثر عدلا وحرية . والهدف الوحيد والنهائي من ذلك كله هو تحقيق طموحات البشر جميعا .

لقد اعتمد مجلس الامن مستخدما سلطته بموجب ميثاق الامم المتحدة سلسلة من القرارات التي تحدد الالتزامات التي يتعين على العراق الامتثال لها بالكامل وبدون شروط . ويتضمن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أكبر عدد من الجوانب التي تعتبر أساسية لحسم المشاكل الناجمة عن غزو الكويت . ويتصل أحد هذه الجوانب بأسلحة الدمار الشامل ألا وهي الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية . ولا يمكن أن يساورنا شك في هذا

الصدد في أن العمل الذي أنيط باللجنة الخاصة - على الرغم من مواقف العراق الاولية المتناقضة واخفائه للمعلومات - قد نفذ بقدر أكبر فيما يتعلق بتدمير هذه الاسلحة . وقد بينت اللجنة التقدم الايجابي الذي أحرزته والذي يجب أن يعترف به مجلس الامن أيضا . مع ذلك ، سيكون من الضروري أن يوسع العراق نطاق تعاونه في كل المجالات المتصلة بالكشف عن الخطط والبرامج التي كان يعدها والقائمة حتى الآن في هذا الشأن حسبما تطلبه اللجنة الخاصة .

هناك التزامات ناشئة عن قرارات مجلس الامن ويتطلب تنفيذها اتخاذ اجراءات محددة ، وهناك التزامات أخرى يقتضي تنفيذها سلوكا مستمرا ومتسقا . وتعتقد اكوادور أن الامتثال لولاية مجلس الامن لا بد أن يكون كاملا وبغير استثناء . ونحن نعترف بأن هذا الامتثال لا يمكن ، بحكم طبيعته ، التحقق منه فورا في كل الحالات . مع ذلك ، فان الامر متروك للمجلس لكي يقيم التنفيذ السليم لقراراته آخذا في الحسبان حسن النية الذي يجب على العراق أن يبديه .

لقد أعربت اكوادور ، شأنها شأن مجلس الامن بأسره ، عن قلق مستمر إزاء محنة سكان العراق - أي سكان المدن الكبرى وكذلك الاقليات في شمال وجنوب العراق . ولدواع انسانية ، أيدت اكوادور قيام المجلس باتخاذ اجراءات للوفاء بحاجات سكان العراق الضرورية . وستواصل بلادي تأييد أية مبادرة ترمي الى تحقيق هذا الهدف . مع ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن أفضل وسيلة لضمان هذه النتيجة تتمثل ، كما اتضح عمليا ، في امتثال حكومة العراق لقرارات مجلس الامن . فضلا عن ذلك ، يجب أن يستفيد العراق من الآليات المنصوص عليها في القرارات ٦٨٨ (١٩٩١) و ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) .

ولهذه الاسباب الانسانية ذاتها ، فاننا نشعر بقلق عميق ازاء عدم احترام حقوق الانسان في العراق . وان التقرير الذي قدمه السيد ماكس فان دير ستول في هذا الشأن بليغ للغاية وينبغي أن يدعونا الى التأمل وأن يحث العراق على أن يتخذ على الفور الاجراءات العلاجية الضرورية . ومن بين الالتزامات التي لا بد للعراق أن يفي بها تسهيل وتنفيذ عملية إعادة توطين الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الاخرى . ويحدونا

الأمل في أن يتمخض الاجتماع المقبل الذي سيعقد بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن نتائج أفضل من تلك التي تحققت حتى الآن .

ونحن نعتقد أن زيارة نائب رئيس الوزراء طارق عزيز الى مجلس الأمن هامة للغاية ، وهي علامة ايجابية على تعاونه مع الأمم المتحدة . نحن لا نصف زيارته بأنها زيارة للتفاوض - لأن هذا أمر غير مناسب - وإنما فرصة للحوار والاستماع الى رأي العراق ووجهة نظره . وترى اكوادور أن بإمكان هذا الحوار أن يساعد في ايضاح الصورة وايجاد حلول محددة للمشاكل التي نرغب جميعا في حلها .

ويحدونا الأمل في أن نحصل من السيد طارق عزيز على معلومات مباشرة وردود مرضية على النقاط التي أثارها رئيس مجلس الأمن نيابة عن جميع الأعضاء . وقبل كل شيء ، نأمل أن تبتغي حكومة العراق اتخاذ تلك الاجراءات التي تتيح لمجلس الأمن أن يرد فورا في سياق العقوبات المفروضة على العراق لإعادة الحالة الى طبيعتها في المنطقة فيما يتعلق بمحنة سكان العراق واحترام أحكام القانون على حد سواء . بهذه الطريقة وحدها سيكون من الممكن اعادة السلم والأمن والعدالة في أعقاب الصراع المأساوي في الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل اكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بتهنئتكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر . إنني على ثقة من أن خبرتكم الثرة ستسهم اسهاما كبيرا في نجاح أعمال المجلس .

وأود أيضا أن أسجل تقدير وفدي العميق للطريقة المثلى والنشطة والقديرة التي أدار بها الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، السفير بيكرينغ أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

واسمحوا لي أيضا بأن أرحب بوكيل الأمين العام الجديد ، السيد بتروفسكي .

سيذكر بعض زملائي أنه عندما أصدر المجلس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في العام الماضي كان قد عقد بالمثل في شهر رمضان واستمر منعقدا خلال فترة الغداء . ومن المناسب ونحن نقيم القرار ٦٨٧ (١٩٩١) اليوم أن نستمر في الاجتماع خلال فترة الغداء في شهر رمضان المعظم .

إن اجتماع اليوم اجتماع خاص ، فهو يسعى للتصدي لمسائل ظهرت خلال اضطرابات أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١ وبعد ذلك في منطقة الخليج . وقد عقد مجلس الامن بين آب/أغسطس ١٩٩٠ ومنتصف عام ١٩٩١ سلسلة من الاجتماعات التي شكلت اطارا للعمل استجابة لأزمة الخليج وما تلاها . ولم تستعد الكويت سيادتها واستقلالها فحسب ، بل بدأت تشترك بنشاط أيضا في المبادلات السياسية والاقتصادية الدولية . ونحن نجتمع الآن لكي نقيم ما حدث من ذلك الحين ، وما يجب القيام به بالاضافة الى ذلك .

والقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، كما نعلم جميعا ، يعد معلما في قرارات المجلس . وقد تناولت القرارات التي اتخذها المجلس بعد ذلك جوانب متعددة للأزمة ، ولكن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) هو الوثيقة الاساسية . ومن المهم أن نذكر أن العراق ، والمجتمع الدولي ككل ، من خلال قرارات مجلس الامن المتفق عليها ، يقبلان هذا القرار ويجب أن يتعاونا معا في محاولة للمحافظة على السلم والامن الدوليين وتعزيزهما . وغني عن القول أن كل البلدان التي تلتزم بمقررات المجلس في هذا الصدد تتحمل مسؤولية الامتثال لها وتنفيذها .

ولذلك يرى وفد بلدي أن المبدأ الاساسي لنشاطنا اليوم يتمثل في احترام قرارات مجلس الامن التي اتخذها وفقا للفصل السابع من الميثاق حول هذه المسألة بعينها وتنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا .

وليس في نيتي أن أخوض في تفاصيل المسألة الهامة للغاية التي ندرسها اليوم نظرا لأن لدينا بالفعل وثائق يعتد بها حول الموضوع . ومعروض على المجلس تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23514) حول مدى امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه من جانب قرارات المجلس ذات الصلة ، وكذلك تقريره

اللاحق المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ (S/23687) . وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره المفصل الحافل بالمعلومات ، الذي يعد المصدر الوحيد الذي يمكن لمجلس الأمن ، بل ويجب عليه ، أن يضطلع بأعماله على أساسه . ويحدد كل من التقريرين المجالات التي يتحقق فيها هذا الامتثال أو يتبع بشكل نشط والمجالات التي لم يتحقق فيها الامتثال بعد . وقد أحاط وفد بلدي علما بالتقييم الذي ورد في تقرير الأمين العام ، وهو أنه يجري إحراز تقدم كبير بشأن القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، إلا أن هناك الكثير مما لم يتم إحرازه . وما تبقى يجب أن ينفذ . وقد أكد المجلس في مناسبات عديدة ضرورة الامتثال لجميع الأحكام الالزامية للقرار ، وهي أحكام متكاملة بشكل أساسي .

ويساعدنا في مهمتنا وجود نائب رئيس وزراء العراق ، صاحب السعادة السيد طارق عزيز وزملائه . إن خبرته الطويلة في أعلى مستويات حكومة بلده تزود المجلس بفرصة فريدة للتوصل الى الاجابات والالتزامات التي يسعى اليها . ووفد بلدي ، وأنا واثق أن المجلس ككل ، يقدران استعداده للحضور هنا والاشتراك في تبادل بناء لوجهات النظر .

وهناك مبدأ أساسي شان في رأي وفد بلدي يتمثل في الجانب الانساني . ويدرك المجلس المصاعب الموثقة التي لا شك فيها التي يعاني منها المدنيون الابرياء في العراق . وأعضاء عدم الانحياز في المجلس يؤكدون مرارا وتكرارا الحاجة الى اتباع نهج انساني في هذا الصدد . ولابد أن أسجل خيبة أمل وفد بلدي بشأن التقدم الضئيل الذي أحرز في هذا المجال . ولم يقبل المجلس حتى الآن بصفة رسمية اقتراح أعضاء عدم الانحياز نقل البنود المتعلقة بالاحتياجات الانسانية التي لا يمكن انكارها من اجراء "عدم الاعتراض" الى فئة "الإخطار" وكلي ثقة ، بالرغم من ذلك ، في أن اجتماع اليوم سيؤدي الى اجراء مبكر ذي دلالة من جانب المجلس للتصدي للمجال الانساني الملح .

وهناك مسألة هامة في التصدي للنواحي الانسانية لهذه الأزمة ، أو أية أزمة أخرى تستدعي قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراء بصددها وفقا للفصل السابع من الميثاق ،

وهي إعمال المادة ٥٠ من الميثاق . وقد أعاد وفد بلدي التأكيد ، في مناسبات عديدة ، على الحاجة الى تدعيم الاثر والنفوذ العامين لاجراءات المجلس عن طريق العمل بالمادة ٥٠ ، بتدابير محددة ، مما يمكن البلدان التي تنفذ قرارات المجلس بدقة من الحصول على تعويض أينما لحقها ضرر من جراء هذا التنفيذ .

هناك نقطة واحدة أخيرة . فانني آمل أن يركز اجتماع اليوم على امكانية تحقيق ما يطمح اليه المجتمع الدولي في منطقة الخليج وفي جميع أنحاء العالم ، ألا وهو السلم والرخاء للجميع ، وطرق تحقيق ذلك الهدف . وهدفنا هو التغلب على الاختلاف في وجهات النظر وسوء الفهم ، وتشجيع الثقة والتعاون . والفرصة المتاحة اليوم لاجراء حوار مع نائب رئيس وزراء العراق يجب أن تحقق هذه الغايات ذاتها وتفتح الابواب للحل السلمي المبكر لجميع المشاكل المعلقة في الخليج .

وتتميز علاقات الهند ببلدان الخليج خلال القرون الماضية بحسن النية والتعاون . ولهذا يراود بلدي الامل الصادق في أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل معا لانهاء الفصل المحزن الكئيب لصراع الخليج والسعي في سبيل تحقيق المبادئ التي يسعى ميثاق الامم المتحدة لتحقيقها . واذا تمكنا من تحويل تيار الاحداث بهذا الشكل سنكون قد تعلمنا أفضل درس من كل الدروس التي نتجت عن أزمة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي وعلى ذكره لاهمية شهر رمضان ، وهو السبب في مد جلسة هذا الصباح .

السيد باربوسا (الرأس الاخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ ، السيد الرئيس ، بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس وأنا على ثقة من أنه خلال ولايتكم سينجز المجلس الكثير بقيادتكم السديدة .

وأود أن أعرب عن تهاني لسلفكم ، السير توماس ر. بيكرينغ على الطريقة القديرة الفعالة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر المنصرم .

يؤمن الرأس الاخضر ايمانا عميقا بمبادئ التسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وكبلد صغير ، نعترض اعتراضا شديدا على أية انتهاكات لهذه المبادئ وانتهاكات السلامة الاقليمية لاي بلد وسيادته . ولهذا قمنا بإدانة غزو الكويت إدانة قوية في العام الماضي وشاركنا المجتمع الدولي غضبه على عدوان العراق غير المستفز على ذلك البلد الصغير الاعزل .

ونتيجة غزو العراق للكويت الذي جلب أضرارا على البلد وأدى الى خسائر في الأرواح والممتلكات لسكان الكويت وشكل تهديدا للأمن في المنطقة ، أصدر المجلس سلسلة من القرارات تفرض عقوبات على العراق وتضع تدابير لرد العدوان والتعويض عن الاضرار والآلام التي تسبب فيها .

ونرى أن هذا المجلس ، بفرض العقوبات على العراق ، قد اتخذ الموقف المناسب والوافي لإعادة السلم والأمن الى الكويت وفرض احترام سيادة القانون ، تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة .

إننا نولي بالغ الأهمية لضرورة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس في هذا الصدد . وما فتئنا نتابع مختلف تقارير الأمانة العامة عن حالة تنفيذ العراق للقرارات المتعلقة بالعقوبات .

وفي حين أننا أحطنا علما بالتقارير المتعلقة بالتنفيذ الجزئي لبعض جوانب القرارات ، يؤسفنا أن نقول إن هذا البلد قد قصّر بشكل عام في الامتثال الكامل لقرارات المجلس .

إن تقييمكم ، سيدي ، لحالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن لبرهان واضح على عدم امتثال العراق امتثالا تاما لقرارات المجلس . إننا نشاطركم هذا التقييم مشاطرة تامة ، ونود أن نناشد حكومة العراق أن تبدي استعدادا أكبر في قبولها وامتثالها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

إننا نشعر بحساسية خاصة إزاء وضع السجناء الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى في العراق ونتوقع من العراق أن يتعاون على نحو أكبر لإطلاق سراحهم وتسيير إمكانية الوصول اليهم .

ونود كثيرا أن نرى هذا الاجتماع كخطوة أولى في عملية من شأنها السير قُدما في تنفيذ قرارات المجلس . ونعتقد أن الامتثال التام والكامل للقرارات من شأنه أن يقطع شوطا طويلا على الطريق صوب تسهيل رفع العقوبات وإقامة سلم وتعاون في المنطقة . إننا ندرك الوضع المؤلم الذي يعيشه الشعب الشقيق في العراق نتيجة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة إننا نشعر بحاجاتهم ، ونتوقع أن نرى قريبا تقدما على صعيد الامتثال لقرارات مجلس الأمن وذلك حتى يمكن تخفيف وطأة الظروف المعيشية للشعب العراقي . وفي هذا الاطار ، فإننا نرى أن على المجلس الاستمرار في تحسس الحاجات الإنسانية للسكان العراقيين .

إننا لسنا ضد شعب العراق ولن نكون ضده أبدا . إلا أننا نحبذ ، ونحبذ كثيرا ، مراعاة أحكام الميثاق .

وفي حين أننا ندعو الى امتثال العراق لقرارات المجلس ، فإننا نتحسس أيضا الحاجات المشروعة لشعبه . ولذلك ينبغي ألا تتأثر التنمية الاقتصادية على نحو غير ملائم وذلك من أجل الحفاظ على القدرة الاقتصادية المدنية السلمية .

إن الهدف من العقوبات ضد العراق هو إعادة الوضع الى سابق عهده قبل غزو الكويت ، وإصلاح الأضرار والخسائر التي نزلت وخلق وضع من شأنه ضمان السلم والأمن في المنطقة دون أن يتأثر الهيكل الاقتصادي ومستقبل رفاه الشعب العراقي .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن رغبتنا في أن يكون حضور الوفد العراقي رفيع المستوى هنا اليوم بداية حوار من شأنه النهوض بالتفاهم ، وتسيير التنفيذ الشامل والتام لقرارات المجلس وأخيرا عودة الحياة الطبيعية في الكويت والعراق وذلك من أجل منفعة البلدين الشقيقين وشعبيهما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد مومبنغفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعني ، سيدي ، أن أبدأ بتهنئتكم على تسلمكم رئاسة المجلس . إن مهارتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ستمكننا دون شك من أن نعالج بفعالية المسائل العويصة المعروضة على المجلس لهذا الشهر .

أود أيضا أن أهنئ السفير بيكرينغ ، ممثل الولايات المتحدة ، على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير .

علاوة على ذلك ، أود أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بالسيد بتروفسكي على تسلمه مهامه كوكيل للأمين العام ، والذي سوف نعمل معه ، ولاشكر أيضا سلفه السيد سافرونتشك ، على العمل الجيد الذي قام به أثناء خدمته .

إننا نرحب بين ظهرانينا بنائب رئيس الوزراء في العراق طارق عزيز والوفد المرافق له . إن العرض الذي قدمته حكومة العراق والمتمثل بإرسال هذا الوفد رفيع المستوى ليقدم شرحا مباشرا للتقدم والمشكلات والسياسات المتعلقة بامتثال العراق

لقرارات مجلس الامن وتنفيذها لامر يلقى ترحيبنا فعلا . وبوصفنا أعضاء في مجلس الامن ، فإننا نعتبر أن من الحتمي وجوب الامتثال لقرارات مجلس الامن بغير تحفظ .

إن تاريخ الامس القريب قد أثبت تصميم المجلس على إنفاذ مثل هذا الامتثال ، الامر الذي أعطانا الامل بأن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لتصحيح الاخطاء وحماية الضعفاء قد أخذت تسير صُعدا . إن سلطة مجلس الامن ومصداقيته فضلا عن مركزه الادبي لا بد وأن تتعزز اذا ما تم تطبيق مبدأ إنفاذ قرارات مجلس الامن بشكل موحد ومتسق بغض النظر عن هوية المسيء .

معروض على المجلس تقرير مستكمل للامين العام حول مدى امتثال العراق لقرارات مجلس الامن . ونحن ممتنون أشد الامتنان للامين العام على تقريره الشامل والموضوعي .

ويحدونا خالص الامل أن يتمكن نائب رئيس الوزراء طارق عزيز والوفد المرافق له من أن يقدما للمجلس شرحا لاسباب التأخير في تطبيق القرارات ذات الصلة ، كما أشار تقرير الامين العام .

إن الحالة الإنسانية في المنطقة تشكل شاغلا كبيرا لنا ، وهي قضية تناولها المجلس في مناسبات سابقة .

وفي أعقاب اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وما تبعه من قبول غير مشروط للقرار من جانب العراق في العام الماضي ، كنا نأمل بعودة الحياة الطبيعية الى مجاريها بسهولة وسرعة في منطقة الخليج حتى تتجنب شعوب المنطقة المزيد من المعاناة . إن وفد بلادي يشعر بالقلق العميق لانه بعد مرور عام تقريبا على انتهاء الحرب ، فإن الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة لا تزال كما هي . ولسنا بحاجة لتذكير هذا المجلس بالتزامه الادبي في أن يبذل قصارى جهده لتخفيف معاناة السكان المدنيين في المنطقة . والسلطات العراقية لا بد لها من القيام بمسؤوليتها في هذا الشأن .

وفي هذا السياق ، نشعر بقلق عميق إزاء القضية التي لم تحسم بعد والخاصة بالرعايا الكويتيين المفقودين ، كما ورد في تقرير اللجنة الدولية للصليب الاحمر المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . إن أحكام اتفاقية جنيف والقرار ٦٨٧

(١٩٩١) تفرض على نحو واضح على العراق التزاما بإطلاق سراح جميع الرعايا الكويتيين الذين في حوزته وأن يفعل ذلك بسرعة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر . إننا نطالب العراق بأن يتعاون تعاونا كاملا وأن يقدم للجنة الدولية للصليب الاحمر المعلومات المتعلقة بالمفقودين ، وأن يسهل قيام اللجنة الدولية للصليب الاحمر بأعمال البحث التي تقوم بها وأن يستجيب لطلبات اللجنة الدولية للصليب الاحمر للقيام بعمليات بحث عن المفقودين وفقا لقواعد وممارسات اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

وسيصغي وفدي بانتباه كامل الى رسالة نائب رئيس الوزراء السيد عزيز والى شروحه ، وهو يتطلع الى مناقشة بناءة ومثمرة في إطار المجلس على أساس بيانه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس ، وأن أقول لكم أن الفرصة ققد سنحت لنا بالفعل لنقدر صفاتكم الإنسانية البارزة وفعاليتكم كدبلوماسي . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير بيكرينغ على عمله كرئيس أثناء شهر شباط/فبراير وعلى روح الود والصداقة والتعاون التي بثها في أعمال المجلس .

كما أود أن أرحب بسعادة السيد طارق عزيز والوفد العراقي المرافق له . وبالدعوة التي وجهها المجلس لهم للمشاركة في عمله ، أراد أن يوفر لهذا البلد الفرصة والامكانية لابلاغنا مباشرة بأنفسهم بأسباب التأخر والصعوبات الماثلة أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . كما رغب المجلس في أن يعطيهم الفرصة ليبلغونا بالجهود التي يبذلها هذا البلد للامتثال بالالتزامات التي قطعها على نفسه بعد الحرب . وبلدي ، كبلد عربي وعضو في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا ، قد عانى كثيرا من هذه الأزمة بين الاشقاء في المنطقة ، وقد شجبنا ولا نزال نشجب الكارثة التي تلت هذه المصيبة الكبرى . فالمجتمع العربي متشوق لعودة السلم الى الافئدة والعقول في المنطقة .

ويحاول مجلس الامن ، بدعوة الوفد العراقي للحضور هنا والمشاركة في مداولاته ، أن يدلل على يقظته وكذلك عن استعداده للاستماع ورغبته في القيام بذلك . ومختلف هيئات الامم المتحدة التي ذهبت الى العراق قد أفادت الى العديد من أوجه القصور في تنفيذ ذلك البلد لقرارات مجلس الامن . بيد أن العراق بدوره يؤكد على أن جزءا كبيرا من هذه القرارات قد تم تنفيذه . وقد أراد المجلس أن يدلل على أنه ليس

مجرد آلة بدون شعور وأنه على إدراك بالعنصر الإنساني والاحتياجات الإنسانية القائمة والصعوبات التي خلفتها الحرب ، والتي جعلت العديد من الاسر في حالة حِداد .

وبالرغم من أن الامر متروك للحكومة العراقية في هذه المرحلة لتدلل لنا على إرادتها في كفالة التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الامن ، فإن على مجلس الامن أيضا أن يولي الاهمية الواجبة للاحتياجات الإنسانية لسكان العراق المدنيين الابرياء ، كما ورد في البيان الذي أدلي به في اختتام اجتماع قمة المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، والوارد في الوثيقة S/23500 .

لقد كان بيان الرئيس اليوم أيضا واضحا ومحددا ووجيها . ومن الواضح أنه يمثل أفضل برنامج عمل ممكن للمجلس وسيمكن الوفد العراقي عن طريق إجاباته من توفير الدليل على رغبة ذلك البلد في تنفيذ قرارات المجلس والإعراب في الوقت ذاته عن شواغله ومشاكله .

وكما أشار ممثل الهند ، فإن شهر رمضان هو شهر الصوم . بيد أنه في نفس الوقت شهر الصلاة . فلنأمل أن يوفر لنا هذا الاجتماع فرصة لخلق سلم حقيقي بحيث يمكن للاشقاء العراقيين أن يعودوا الى وطنهم بعد أن يتأكدوا أن المجلس قد استمع اليهم بهدوء وعلى نحو بنّاء وموضوعي ، وأن يقتنع المجلس بدوره بأنه يتعامل مع بلد مسؤول يفي بالتزاماته ومصمم على العمل صوب إقرار السلم والوئام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أود أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لفنزويلا ، وبعدها سأعطي الكلمة للسيد طارق عزيز ، نائب رئيس وزراء العراق .

ترى فنزويلا من الاهمية بمكان أن يكون سعادة السيد طارق عزيز ، نائب رئيس وزراء العراق موجودا في مجلس الامن اليوم . فالعراق دولة عضو في الامم المتحدة ومن المهم أن نؤكد أنه بوسعه أن يستفيد بل ولا بد أن يستفيد من جميع محافل الامم المتحدة المصممة لتنفيذ ميثاق الامم المتحدة . ولهذا نرحب بمبادرة العراق لإقامة حوار مباشر مع مجلس الامن .

ولا يسع فنزويلا ، بالمشاركة في هذه المناقشة ، إلا أن تلحظ أن سبب الأزمة التي نناقشها اليوم هو مسؤولية حكومة العراق وحدها التي انتهكت القانون الدولي وقامت بغزو عسكري لدولة الكويت وضمتها الى أراضيها ثم قامت بتدمير هذه الدولة .

ونحن على ثقة من أن مجلس الأمن في هذا الاجتماع سيبدأ نظرا مستفيضا في التزامات العراق ، وعلينا مسؤولية جماعية في أن نجعل من هذا الاجتماع فرصة لإحراز تقدم بنّاء وكفالة أن يجري الوفاء بهذه الالتزامات ، ومن المهم أن نؤكد هنا على أن القرار في هذا الصدد متروك بصفة خالصة تقريبا للسلطات العراقية . ونعتقد أنه لا بد للعراق أن يفي بالالتزامات التي فرضها عليه مجلس الأمن ، وهي التزامات تعهد العراق بتنفيذها تنفيذا تاما وغير مشروط .

والاحظ هنا وأشجب حقيقة أن العراق لم يلجأ حتى الآن الى خيار بيع النفط للمساعدة في تغذية شعبه الذي يعاني معاناة لا لزوم لها من رفض العراق القيام بذلك ، وهو رفض يتعارض تعارضا كاملا والمصالح الأساسية لشعبه . والى جانب هذا النداء الإنساني ، أود أن أعبّر عن أمل فنزويلا أن يفي العراق بأسرع ما يمكن بجميع التزاماته الدولية بحيث يصبح في مقدور شعبه مرة أخرى أن يطمح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يستحقها تماما .

ونعتبر من الأولويات ومن الأمور الملحة والعاجلة ، أن يقوم العراق ، فضلا عن الامتثال لقرارات المجلس فيما يتصل بنزع السلاح ، بالوفاء التام بالتعويضات المطلوبة ، وخاصة فيما يتعلق بالكويت . كما يتعين عليه أن يفي بالتزاماته فيما يتصل بالأشخاص المفقودين والممتلكات وترسيم الحدود بأسرع ما يمكن . كما أننا على ثقة من فهم حكومة العراق لمسؤولياتها الإنسانية لكفالة الوفاق الوطني لشعبها مع الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع مواطنيها ، الذين يخضع العديد منهم الآن لانتهاكات لا توصف ولا يمكن تبريرها لهذه الحقوق .

وأخيرا ، أود أن أؤكد رغبة فنزويلا بأن يجري في أسرع وقت ممكن استعادة السلم والأمن الدوليين وعودة الوئام فيما بين جميع البلدان الصديقة في المنطقة

التي ترتبط بلادي معها بعلاقات ومصالح مشتركة . وتحقيقا لهذه الغاية ، ترى فنزويلا من الأساسي أن يفي العراق دون شرط بقرارات المجلس التي أكد عليها اليوم رئيس المجلس والممثلين الذين سبقوني في التكلم .

إن العراق ، الذي ستتاح له أيضا فرصة التكلم هنا اليوم في المجلس ، يمتلك في يديه ومن خلال أفعاله وقراراته المسؤولية الحاسمة عن تطبيع علاقاته مع العالم الذي يرمز اليه هنا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس . المتكلم التالي هو نائب رئيس وزراء العراق ، سعادة السيد طارق عزيز وأعطيه الكلمة .

السيد عزيز (العراق) : السيد الرئيس ، هذه أول فرصة اتيحت لنا لأن نعرض أمام المجلس وجهات نظرنا بهذا المستوى في شأن تعامل المجلس مع العراق .

لقد استخدمت القوة العسكرية المسلحة ضد العراق في الفترة بين ١٧ كانون الثاني/يناير و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ تحت ستار قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وفي الواقع ولغاية ما بعد إعلان وقف العمليات العسكرية تعرضت بعض تشكيلات قواتنا المسلحة الى ضربات جوية كما حدث في الثاني من آذار/مارس عام ١٩٩١ .

إن العالم كله يعرف الطريقة التي طبق بها القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي ألحق بالعراق دمارا شاملا استهدف بشكل متعمد كل البنى التحتية المدنية في العراق : الجسور والطرق وسكك الحديد ومحطات الكهرباء ومحطات تصفية المياه والمصانع المدنية ، ومنها معمل انتاج حليب الأطفال ، والسدود ومراكز الاتصال ، اضافة الى الدمار الذي لحق بالمواطنين العراقيين وممتلكاتهم وبالمناطق السكنية والمساجد والكنائس والمدارس والجامعات والمستشفيات وملاجئ المدنيين ومذاخر الادوية ومخازن الغذاء .

إن حقائق الدمار الفظيع والغاشم والشامل أصبحت معروفة لكل الناس المنصفين في العالم وصدرت عنها عشرات الكتب والافلام والتقارير وعقدت حولها الندوات في مناطق عديدة في العالم ومنها هذه المدينة ، واقتبس هنا ما قاله السيد اهتساري مبعوث الامين العام للامم المتحدة بعد زيارته لبغداد للفترة من ١٠ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ في تقريره عن الزيارة الذي أحاله الامين العام الى رئيس مجلس الامن برسالته المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ .

"... إن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت ، وقد أعيد العراق الى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن" .

كما أن أعضاء في المجلس ، ومنهم أعضاء دائمون قد قالوا ، ولسنا وحدنا الذين قلنا ، إن عمليات الدمار تلك قد خرجت عن إطار القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . وتحول القرار المذكور إلى أداة سياسية استخدمت لتدمير بلد حر مستقل .

ومع ذلك ، فالمعروف لديكم أن العراق قد أبلغ المجلس بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ بموافقته على الامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) بصورة كاملة ولكل قرارات مجلس الامن الاخرى .

بعد هذا جاء القرار ٦٨٦ (١٩٩١) بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١ الذي تضمن مبدأ جوهريا أكده المجلس مفاده تأكيد التزام جميع الدول الاعضاء باستقلال العراق وسيادته وسلامة أراضيه .

ثم انتقل المجلس بعد هذا القرار للعمل على صياغة الاسس والاجراءات الواجبة لإعلان الوقف الرسمي لاطلاق النار . فصدر القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

لقد جاء هذا القرار باجراءات وشروط لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة الدولية لأن نطاقها قد تجاوز ، لدرجة كبيرة ، الحدود الاولية التي رسمها المجلس في قراراته السابقة والاهداف المعلنة لها . وقد أبدى العراق ، كدولة مستقلة وذات سيادة ، رأيه في القرار المذكور استنادا الى ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وما جرى به تعامل المنظمة ومبادئ العدالة والانصاف . ومع ذلك ومن أجل أن نُجنب شعبنا الاخطار التي كانت تهدده قبلت الحكومة العراقية القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

لقد مضى على صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حتى الآن ما يزيد على أحد عشر شهرا ، شرع العراق فيها وسعى بشكل جاد الى تنفيذ ما تقرر فيه من أحكام .

وأود أن أشير في هذا الصدد الى أن وزير خارجية العراق كان قد بعث في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ رسالة شاملة بيّن فيها باسلوب موضوعي مدعم بالبراهين ، مقدار ما نفذه العراق من الاحكام التي نص عليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ويتضح من محتوى تلك الرسالة التي آمل أن يكون جميع الاعضاء قد اطلعوا عليها بعمق أن المضامين الجوهرية لتلك الاحكام قد نفذت .

في الوقت الذي أطلب فيه أن يكون محتوى الرسالة الشاملة لوزير خارجية العراق التي أشرت اليها جزءا مرتبطا بمضمون بياننا هذا في تقييم المجلس للوضع ، اسمحوا لي أن أركز بشيء من التفصيل على بعض جوانب الموضوع التي كثيرا ما كانت منذ الصيف الماضي مثارا لازمات ولاتهامات تكال ضد العراق بدون تدقيق .

إن الاسلحة التي حظر مجلس الامن على العراق امتلاكها قد دمرت بصورة كلية ، وما بقي منها وخاصة في حقل الصواريخ والاعتدة الكيمياوية يجري تدميره تباعا باشراف فرق التفتيش وضمن خطة لا جدال حولها بين السلطات العراقية المختصة وهذه الفرق . أما المعدات التي استخدمت أو يزعم أنها استخدمت لانتاج هذه الاسلحة فقد تم تشخيصها كلها ، إذ زارت فرق التفتيش كل المصانع والمواقع التي أرادت زيارتها وشاهدت تلك المعدات وفحصتها ووضعت عليها علامات لضمان عدم استخدامها .

وخلال الفترة من شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ ولغاية شباط/فبراير ١٩٩٢ زار العراق ٣٩ فريق تفتيش . لقد بلغ عدد أعضاء هذه الفرق بحدود ٤٠٠ مفتش قضوا ما مجموعه ٣٤٠ يوما قاموا خلالها باجراء ٤١٥ عملية تفتيش منها ١٢٧ زيارة مفاجئة وبدون سابق انذار لمواقع مختلفة غطت مناطق العراق كافة واستخدموا فيها أحدث وسائل الكشف والاتصالات والاستطلاعات والمواصلات ، ومن بينها الطائرات السمتية ، والتي استخدمت لاجراء مسوحات جوية واسعة في مناطق عديدة في العراق . وقد بلغت عمليات المسح بواسطة هذه الطائرات بحدود ٤٥ عملية ، وبلغ مجموع الطلعات الجوية لها ولمختلف الاغراض بحدود ١٣٠ طلعة تراوحت كل طلعة بين أربع الى ثماني ساعات . وخلال هذه الفترة أيضا قامت طائرة الاستطلاع (يو - ٢) الامريكية ب ٣٣ طلعة جوية على العراق وكانت كل عملية استطلاع ومسح تجريها هذه الطائرة تستغرق ما معدله ٣ الى ٤ ساعات .

لقد قامت فرق التفتيش المختلفة بالاشراف على ٤٠ عملية تدمير لمنظومات الصواريخ والاسلحة الكيمياوية والمعدات وملحقاتها . وبلغ مجموع الفقرات التي تم تدميرها باشراف هذه الفرق حوالي ٠٠٠ ١٤ فقرة تراوحت بين جزء نصف مصنع وصاروخ وقاذفة مرورا بالمعدات والاجهزات وفوارغ الاعتدة الكيمياوية .

اضافة الى ذلك فقد قام الجانب العراقي بتدمير أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ فقرة - وأكرر : ٠٠٠ ٢٧٠ فقرة - بين قطعة ومطروقة ومعدة وجهاز اطلعت على مخلفاتها فرق التفتيش ، كما دمرت كمية من المواد الاولية زاد وزنها على ٥٠٠ ١ طن .

وبلغ مجموع المعدات والمكائن التي ختمتها فرق التفتيش أو منعت تحريكها بحدود ١ ٠٠٠ معدة وماكنة مختلفة ، إضافة إلى ما تم تدميره أثناء العمليات العسكرية إذ لم يسلم أي موقع من مواقع الانشطة المذكورة من تدمير بالغ الضرر في الابنية والمعدات .

إن الاستنتاج الواضح من ذلك هو أن العراق لم يعد يمتلك أية أسلحة أو أعتدة أو منظومات رئيسية وفرعية حظرت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وأن المعدات التي استخدمت أو يزعم استخدامها للانتاج قد شخصت وجمد استخدامها أو أنها قد تحولت فعلا إلى الصناعة المدنية أو الصناعة غير المحظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وأن ذلك يجري تحت أنظار فرق التفتيش .

إن هذه الحقيقة الجوهرية قد حُجبت عمدا عن المجلس ، وفرض على المجلس إبقاء جو التشكيك بموقف العراق .

أما المسألة الثانية التي سأتناولها والتي اتخذت هي الاخرى ذريعة لإثارة الشكوك والاتهامات المغرضة ضد العراق فهي مسألة ما يسمى بالكويتيين المحتجزين في العراق . لقد أعادت السلطات العراقية المختصة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ٥٣٠ ٦ كويتيا ومن جنسيات أخرى منذ ٤ آذار/مارس ١٩٩١ وحتى الآن . ويوجد حاليا في العراق ٥٩٤ ٣ كويتيا يعيشون أحرارا وليسوا محتجزين وقد سجلوا لدى بعثة اللجنة الدولية في بغداد ولم توافق السلطات الكويتية إلا على إعادة ٤٦٨ واحدا منهم فقط .

والجدير بالذكر أن السلطات الكويتية التي قدمت قائمة تتضمن ٢٤٢ ٢ شخصا تزعم وجودهم في العراق ثبت أن ٢٣٣ شخصا من المذكورين في القائمة تم إعادتهم فعلا إلى الكويت تحت اشراف اللجنة الدولية وأن هناك ٥٩ كويتيا من نفس القائمة ما زالوا موجودين في العراق ينتظرون موافقة السلطات الكويتية على إعادتهم .

لقد بيّنا موقفنا من هذه المسألة أكثر من مرة لمجلس الامن وللجامعة العربية التي زارنا مندوب منها للتحري عن الوقائع . ولكن الاتهام الباطل بأن العراق يحتجز

كويتيين ما يزال يتكرر على لسان بعض الدول . إن هؤلاء الذين يثيرون هذا الاتهام الباطل لا يعنون إطلاقا بالجانب المنطقي في الموضوع . ما هي الفائدة التي يجنيها العراق من احتجاز ألف أو ألفي مواطن كويتي عادي في الوقت الذي أعاد فيه العراق كبار الضباط وكبار المسؤولين ، بما فيهم ٣٠ فردا من الأسرة الحاكمة في الكويت ؟

وعلى أي حال ، ومن أجل إزالة كل لبس والوصول إلى الحقيقة طلبنا في ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ بمذكرة رسمية موجهة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتولى هي هذه المسألة بصورة شاملة ولكي تتخذ هي ما تراه من خطوات للتحقق من الوقائع . وقد أبلغتُ ، وأنا هنا ، بأن تنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد بدأ ، حيث بدأت الصحف العراقية بنشر أسماء المفقودين المدعى بهم في ثلاث صحف عراقية يومية اعتبارا من العاشر من هذا الشهر وسيستمر النشر بمعدل مرة واحدة أسبوعيا ولمدة أربعة أسابيع .

وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع الممتلكات . قدمنا القوائم وأبدينا استعدادنا لإعادتها وأعدنا فعلا أعدادا وكميات كبيرة منها ، وما بقي منها لا يتحمل العراق أية مسؤولية عنه ، وإن ممثل الأمين العام المختص هو المسؤول عن متابعة الإجراءات لإنجاز الاستلام من العراق ، وإن العراق مستعد للتعاون ولتسهيل المهمة .

إنني إذ اكتفي بتناول هذه المسائل من أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أود أن أؤكد ، وكما هو موضح في رسالة وزير خارجية العراق التي أشرت إليها ، بأن العراق قد نفذ الجزء الأكبر والجوهري من أحكام القرار في شأن المسائل الأخرى التي تناولتها الأقسام (ألف) و (باء) و (دال) و (حاء) من القرار . إن تنفيذ ما تبقى من الأحكام ، وهي بطبيعتها يتطلب تنفيذها بالكامل مرور زمن معين ، يجري بأسلوب أصولي ، وإن العراق يتعاون بشكل جدي ومهني من أجل انجازه .

لقد أوجبت الفقرة (٢١) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أن يستعرض المجلس كل ستين يوما أحكام الفقرة (٢٠) التي تنص على استمرار الحظر الاقتصادي في ضوء تنفيذ قرارات

المجلس ذات الصلة لغرض تحديد ما إذا كان المجلس سيخفف أو يرفع الحظر الذي أشير إليه في الفقرة المذكورة .

ومنذ أول استعراض أجراه المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩١ لتنفيذ العراق وحتى هذا اليوم استمر المجلس إثر كل مراجعة بالإعلان بأن العراق لم يمتثل بعد ، وهكذا يبقى الحظر على العراق ، وتستمر معاناة ١٨ مليونا من أبناء شعب العراق .

لقد أرسلنا إلى المجلس العديد من الرسائل والمذكرات ، وتحدث ممثلنا الدائم مرات عديدة أمام المجلس ليشرح موقف العراق ومدى تنفيذه لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ولكن كل هذه المحاولات كانت تُهمل تحت تأثير عدد قليل ، ولكن متنفذ وربما متسلط ، من أعضاء المجلس ، وكانت تثار المرة تلو الأخرى زوابع من الاتهامات الباطلة والاستنتاجات المغرضة والمتطرفة عن موقف العراق إزاء هذه المسألة أو تلك ، ويوضع المجلس في جو مضلل مفاده أن العراق لا يمتثل لأحكام القرار . وقد تم استخدام أفراد في بعض فرق التفتيش التي زارت العراق ممن يرتبطون بمخابرات دول معينة لافتعال تلك الأزمات بهدف إبقاء المجلس في هذا الجو المضلل .

إنني هنا أود أن أذكّر المجلس بأن الخطوات الأولى لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) جرت في الأسابيع والأشهر التي تلت العمليات العسكرية عندما كان العراق يعاني معاناة مريرة من آثار الدمار الشامل الذي شمل انقطاع الكهرباء والمواصلات والاتصالات وتدمير المباني وبعثرة وتلف الوثائق وغيرها من الحالات التي نتجت عن إلقاء عشرات الألوف من أطنان المتفجرات على مناطق العراق كافة . ولم يحاول أحد من أصحاب القرار أن يبدي تفهما وتعطفا مع الحالة المأساوية الفظيعة التي كان يعاني منها العراق . لقد كانت الطلبات والقرارات الخاصة بتطبيق هذه الفقرة أو تلك من القرار تتخذ بتسرع واضح وتنزل كالمطارق بصورة متلاحقة دون اعتبار لحقيقة الوضع الذي كان يعاني منه العراق .

وهنا لا بد أن أذكر المجلس ، والمجتمع الدولي من خلاله ، بأن الدول التي أشرت إليها لم تتوقف عند امتثال العراق لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) كشرط لرفع الحظر الاقتصادي عنه . فبعد أسابيع من صدور القرار المذكور ، وعندما بدأ العراق بتنفيذ أحكام ذلك القرار ، أعلنت تلك الدول أنها لن ترفع الحظر الاقتصادي إلا إذا تغيرت القيادة السياسية في العراق . وأن هذه الدول لا تزال تكرر هذا الشرط على الرغم من تناقضه الصارخ مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومع مضامين القرارات الصادرة عن المجلس ذاته .

وهكذا استغلت الدول المذكورة القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لأهداف سياسية لم ترد في القرار ، بنفس الطريقة التي استغلت بها القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كما بينت سابقا .

لقد استغلت الزوابع المفتعلة التي أثارها بعض أعضاء فرق التفتيش ، الذين كانوا يخدمون أغراض تلك الدول ، لإصدار قرارات جديدة من المجلس تحتوي على أحكام أشد تطرفا من الاحكام الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من دون مراعاة لظروف العراق الصعبة . وكان الهدف هو ابتزاز العراق ، ووضعه على الدوام في خانة المتهم ، واستخدام هذا الجو المفتعل والباطل لإبقاء الحظر الاقتصادي الجائر المفروض على شعب العراق ، ولكي تستغل الدول المذكورة هذه الحالة للتلويح ، كلما شاءت ، بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد العراق مرة أخرى لتستكمل الاهداف التي تصورتها في تغيير النظام السياسي في العراق ، بل واستكمال تحقيق أمنيتها في تدمير العراق .

في مذكراتنا ورسائلنا إلى المجلس وفي محادثاتنا مع السفير ايكيوس خلال ثلاث زيارات لبغداد وخاصة الزيارة الاخيرة قلنا : أنتم تثيرون الشكوك حول هذه المسالة أو تلك . إذن لنجلس سوية ، خبراء من اللجنة الخاصة وخبراء عراقيون ، ولنراجع كل حقل ، كل مسالة ، لنبحث في أي سؤال . نحن مستعدون للتعاون . وقد فعلنا ذلك مرات عديدة مع فرق التفتيش عندما جلس الخبراء العراقيون مع تلك الفرق ، وتناقشوا بأسلوب علمي ومهني وفي جو بناء ، ورد العراقيون على آلاف الاسئلة التي قدمت إليهم ،

وزودوا الفرق بآلاف المعلومات والوثائق التي طلبتها الفرق ، وآخرها المناقشات مع عضوي اللجنة الخاصة في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والتي كانت مثمرة وإيجابية للغاية .

ومن بين ٣٩ فرقة زارت العراق صدرت تصريحات منصفة وموضوعية من جانب ٣٤ رئيس فرقة تفتيش تشير إلى التعاون الجيد الذي أبدته السلطات العراقية ، وإلى النتائج الإيجابية التي تحققت . ونود بهذا الصدد أن نشير إلى التصريح الايجابي الذي أدلى به مؤخرا السيد زيفيريرو ، رئيس الفريق النووي العاشر ، والذي أكد فيه تعاون العراق مع فرق التفتيش وأشاد به .

إذن لماذا لا يعتمد هذا النهج الموضوعي البناء ؟ ولماذا يتم اللجوء إلى الاشارة والاتهامات ؟ إن السبب ، كما هو واضح ، سياسي - سياسي مغرض مائة بالمائة ، وليس له علاقة حقيقية مع عملية تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

لقد جئنا إلى هذا الاجتماع بحسن نية ، وبرغبة جادة في إيضاح الحقائق ، وفي التوصل إلى تفاهم مع المجلس حول الأمور ذات الصلة بتطبيق القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، ولتوضيح الأمور التي تثار حولها الشكوك والاتهامات ، ولمعالجة القضايا التي تحتاج إلى معالجة . وإن وفدنا مستعد لأن يوضح لأعضاء المجلس كل النقاط ذات الصلة التي يرغبون في التعرف عليها .

وحول عدد من المسائل التي أثيرت وخاصة في البيان الرئاسي الأخير الصادر عن المجلس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ أود أن أبين الآتي :

أولا ، إن العراق مستعد لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إنجاز المهمات التي حددها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؛

ثانيا ، إن العراق ، الذي قدم كمية هائلة من البيانات والمعلومات والوثائق ، وأجاب على آلاف الأسئلة التي طرحتها فرق التفتيش ، مستعد لمواصلة التعاون في هذا المجال من أجل استكمال الصورة وفقا للأهداف التي حددها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؛

ثالثا ، إن العراق مستعد للتوصل إلى حل عملي لمسألة تحقق مجلس الأمن من قدرات العراق على انتاج الأسلحة التي حظرت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؛

رابعا ، إن العراق مستعد للوصول إلى آلية عملية لمسألة المعدات ذات الصلة بأحكام الفقرة ٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بما يجعلها عديمة الضرر .

إن العراق مستعد لذلك على أساس احترام سيادته وكرامته وعدم المساس بأمنه الوطني . وعلى أساس عدم تحويل الأهداف التي حددها مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلى وسائل لمنع شعبنا وبلادنا من الحياة الحرة الطبيعية أسوة بكل شعوب العالم الحرة .

حول مسألة استكمال المعلومات والبيانات التي تثار الاتهامات والشكوك حولها باستمرار يقترح وفدنا أن يعقد اجتماع فني في أقرب وقت يحدده المجلس بين ممثلين عن العراق وممثلين عن اللجنة الخاصة ، ويحضره ممثلون عن كل أعضاء مجلس الأمن ، تطرح فيه اللجنة الخاصة كل ما تطلبه من معلومات وبيانات وأسئلة ذات الصلة بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وتجري خلاله مراجعة شاملة لكل البيانات والمعلومات والوثائق التي قدمها العراق والتي سبق وأن طلبتها اللجنة الخاصة ، ومن ثم يقدم ، وخلال فترة زمنية محددة ، تقريرا شاملا إلى المجلس بالموقف ، لكي نبعد هذه المسألة من دائرة الاتهامات والمشاحنات وسوء الفهم ، ومن دائرة المواقف السياسية المغرضة ، ونضعها في إطار موضوعي لتظهر الحقائق كما هي أمام المجلس . وبذلك يتحقق طلب المجلس بالإعلان الكامل والشامل والنهائي للبرامج موضوعة البحث بأسلوب علمي وموضوعي ورصين .

وأود ، سيادة الرئيس ، أن أبلغكم وأبلغ أعضاء المجلس المحترمين بأننا مستعدون للمباشرة من هذا اليوم بهذه العملية إذا كانت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة مستعدتين لذلك .

وحول عمليات التحقق من قدرات العراق على انتاج الأسلحة المحظورة مستقبلا أكدنا أننا على استعداد للتعاون ولكن يجب احترام اعتبارات السيادة والأمن القومي للعراق ، ويجب الوصول الى ترتيبات عملية تقع في إطار الهدف الذي حدده مجلس الأمن وأن لا تتعداه الى أغراض سياسية واستخبارية . ولنأخذ مثلا على ذلك . لقد اختارت اللجنة الخاصة طائرة يو - ٢ للقيام بطلعات جوية في داخل العراق وهي تعود للولايات المتحدة الأمريكية التي تعلن يوميا نواياها في ضرب وقتل القيادة السياسية في العراق . فهل نتوقع أن تستخدم هذه الطائرة في مهمات اللجنة الخاصة أم أنها توظف لمهام استخبارية ؟ إن من حقنا أن نثير الشكوك والمخاوف ، إذ كيف نفسر قيام هذه الطائرة بحوالي ١٥ طلعة جوية فوق مدينة بغداد فقط تستغرق كل طلعة بين ٣ و ٤ ساعات وقد تكررت هذه العملية عدة مرات خلال شهر واحد فقط في بداية العام الحالي ؟ لماذا لا نختار طائرة أخرى من دولة محايدة وتعمل من مطار عراقي ويكون عليها طيار عراقي مرافق لكي نطمئن من أنها تنفذ أهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وليس أهدافا سياسية أو استخبارية تهدد أمن العراق ؟ والى متى تستمر مثل هذه الاجراءات الاستثنائية ؟ ألا يقتضي احترام سيادة العراق وأمنه تحديد مدة معقولة لإنهاء هذه الاستطلاعات المريبة ؟ لا بد إذن من بحث هذا الموضوع بجدية وإنصاف .

ومن أجل حسم موضوع التحقق المستقبلي بصورة نهائية وبنّاءة نقترح إجراء مناقشة مشتركة للخطط المعنية بذلك . وقد أبدت فرق التفتيش تفهما لهذا الرأي عندما عرضناه عليها خلال أدائها لمهماتها في العراق .

وبالنسبة لمسألة المعدات التي يمكن تحويرها الى استخدام محظور بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لا بد أن نسأل : ما هو الهدف الحقيقي مما ورد في الفقرة (٨) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؟ هل هو منع العراق من أن يكون بلدا صناعيا والقضاء على كل صناعاته وممتلكاته الصناعية المتقدمة ؟ أم أن الهدف هو التحقق من عدم انتاج الأسلحة المحظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؟ اذا كان الهدف هو الأول ، فهل يمكن لشعب أن يقبل بأن يحرم من قاعدته الصناعية المتقدمة وأن يعود الى العصر ما قبل

الصناعي كما كان عليه التهديد الذي سمعته أنا من وزير الخارجية الامريكي في لقائنا في جنيف في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؟ إن شعب العراق لن يقبل ذلك . أما اذا كان هدف المجلس هو التحقق من عدم استخدام تلك المعدات في انتاج الأسلحة المحظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فإننا مستعدون للتعاون في ذلك . إن القرارات والخطط الحالية ، ذات اللغة العامة ، يمكن أن تستخدم في هذا الاتجاه أو ذاك . إن ما نطالب به هو تحديد اللغة في ضوء الهدف ، وتحديد أساليب التطبيق والسلوك الذي تتبعه اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضوء الهدف . ومن الممكن أن نتوصل الى صيغة معقولة تحقق الهدف ويكون فيها في الوقت نفسه ضمان لحقوق العراق المشروعة ولسيادته وأمنه .

حول هذه المسألة نود أن نبين بعض النقاط . إن هناك اتجاها متطرفا لتفسير الفقرة (ب) من المادة ٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تحدد آلية التنفيذ للمادة ٨ . هذا الاتجاه يدعو الى التدمير فقط في حين أن المادة الأصل تجيز تحويل مثل هذه المعدات الى عديمة الضرر .

إن الغالبية الساحقة من المعدات والمكائن المعنية ذات استخدام عام ، وإن تحويلها الى الاستخدام الخاص يتم من خلال تركيب القوالب والعدد والمثبتات وهذا أمر معروف لكل من يعمل في الصناعة . فلماذا لا يكتفى بتدمير هذه الملحقات لضمان عدم تحويل المكائن والمعدات الى الاستخدام المحظور ؟ ولماذا الإصرار على التدمير الكلي لهذه المكائن والمعدات ؟ وعلى سبيل المثال ، كيف يمكن أن نتفهم الإصرار على تدمير كامل للحاسب الالكتروني لمجرد أنه استخدم لإجراء حسابات لأداء محرك الصاروخ ، ولماذا لا يكتفى بمسح البرنامج من قرص الحاسب أو تدمير القرص نفسه ، وكيف يمكن تفسير تدمير معدات تبريد اعتيادية كانت ستستخدم لتبريد غرفة يوضع فيها محرك الصاروخ ، وكيف نفهم طلب تدمير الأبنية لمجرد أن فيها مكائن كانت ستستخدم لانتاج بدن لمحرك الصاروخ ؟ وكيف نفهم طلب تدمير معدات يمكن أن تستخدم في تصنيع حشوات الأسنان وبدائل العظام التالفة وأجهزة فحص منظومات الاتصالات والشبكة الكهربائية ؟

لمعالجة هذه المسائل يقترح وفدنا أن تعد اللجنة الخاصة قائمة كاملة ونهائية بكل المعدات والأجهزة ذات الصلة التي تقترح تدميرها أو تحويلها الى عديمة الضرر ، وهي تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة لأنها جردت كل ما له علاقة بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) من معدات وأجهزة ، وأن تعرض هذه القائمة على مجلس الأمن بحضور ممثلين عن العراق لكي يبينوا وجهة نظرنا في إمكانية أو عدم إمكانية استخدامها لأغراض محظورة . واذا ارتئي أن المجلس بهيئته الحالية لا يمكن أن يقوم بهذه المهمة فيمكن أن ينوب عن كل دولة من أعضاء المجلس خبراء مختصون قادرون على التحقق من البيانات والمعلومات التي تقدمها اللجنة الخاصة ويقدمها ممثلو العراق . وهكذا يمكن اتخاذ قرار تتوفر فيه الأسس الموضوعية ذات الصلة بالهدف الذي حدده القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

بهذه الطريقة يمكن تحقيق الهدف بعيدا عن الشكوك والاتهامات والأجواء المتوترة وبعيدا عن الأهداف السياسية المغرضة .

إن مجلس الأمن قد أوكل الى اللجنة الخاصة مهمات ولكن هذه المهمات ينبغي أن تبقى ذات طبيعة فنية ولا يجوز للمجلس أن يتخلى عن سلطته في اتخاذ القرار النهائي في أمور ذات طابع سياسي وقانوني تتعلق بمصير شعب حر وبمصير ممتلكات عزيزة عليه يمكن أن يستخدمها من أجل رفاهيته .

كما أن إبقاء الأمور غامضة ومعلقة ، وإبقاء السلطة المطلقة للجنة الخاصة وحدها بإصدار القرارات يعني ربط مصير ممتلكات شعب العراق بل ومصير شعب العراق وسيادته وأمنه ، والى الأبد ، بجهة لا وجود لها في ميثاق الأمم المتحدة ، ومن دون أن يكون للعراق أي رأي في ذلك . فهل هذا هو هدف مجلس الأمن من القرارات التي أصدرها ؟

أود أن أضيف هنا أن تفهم المجلس للمبادئ والأسس والطلبات المشروعة والمنطقية التي عرضناها يؤدي بالطبع الى تطبيق منصف وعادل وموضوعي لما هو جوهري من الالتزامات المطلوبة من العراق في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وبما يؤدي الى اطمئنان المجلس .

وللدقة ، سأتلو هذه الفقرة بالانكليزية .

(تكلم بالانكليزية)

إن تفهم المجلس للمبادئ والاسس والطلبات المشروعة والمنطقية التي عرضناها يؤدي بالطبع الى تطبيق منصف وعادل وموضوعي لما هو جوهري من الالتزامات المطلوبة من العراق في القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وبما يؤدي الى اطمئنان المجلس .

وأخيرا ، ما هو موقف مجلس الأمن من موضوع الحظر الاقتصادي ؟

رغم ما أنجز في سياق تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم يغير المجلس موقفه من مسألة الحظر قيد أنملة واحدة ، ولم يراع المجلس تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشأن حقوق المدنيين .

بعد مضي ثلاثة عشر شهرا على وقف اطلاق النار ونفاذ مضمون القرار ٦٦٠ الذي على أساسه فرض الحظر الاقتصادي يبقى شعب العراق محروما من العيش بصورة طبيعية ، محروما من أن يستورد كل حاجاته الانسانية . لقد سمح للعراق من الناحية النظرية باستيراد الغذاء والدواء ، ولكن أموال العراق لدى الدول مجمدة . وبرغم قرار مجلس الأمن بإعطاء تلك الدول صلاحية البت برفع التجميد فإن أغلب تلك الدول لم ترفع هذا التجميد ، خاصة بعض الدول الأعضاء في المجلس . ولا يسمح للعراق بتصدير أية بضاعة مهما كانت لكي يشتري بأثمانها الغذاء والدواء والحاجات الانسانية الاخرى .

إن العراق الذي ساهم مساهمة بارزة في الحضارة الانسانية والذي تمتلئ متاحف لندن وباريس وبرلين ونيويورك بشواخص حضارته العظيمة ، إن هذا الشعب الذي خرج أبو الأنبياء ابراهيم الخليل من بين صفوفه والذي اخترع الكتابة وأسس أول نظام قانوني في العالم يحدد فيه الحقوق والواجبات يقع عليه اليوم هذا الظلم والتعسف . فإلى متى يتحمل هذا الشعب العريق ذلك .. والى متى تتحمل الانسانية ذلك ؟

إن هذا الشعب ممنوع عليه أن يستورد الكلور لتعقيم مياه الشرب ، ويراد تدمير المصنع الذي ينتج الكلور . ويمنع العراق من استيراد المواد التي تستخدم في مكافحة الآفات الزراعية التي تقضي على جزء كبير من انتاجه من الغذاء بحجة أنها مواد كيميائية يمكن أن تستخدم في صناعة السلاح ، كما يمنع أيضا من انتاجها ، بل أن لجنة العقوبات منعت العراق من استيراد الصابون والمنظفات . إن شعب العراق الذي أنجب الفلاسفة والشعراء والكتاب عبر ستة آلاف سنة وأسس أول جامعة في العالم ممنوع عليه اليوم أن يستورد المواد التعليمية كافة وكذلك الورق لطباعة كتب الدراسة والكراريس لطلبة المدارس .

إنني أقتبس هنا ما قاله الأمير صدر الدين أغا خان المندوب التنفيذي السابق للأمين العام في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الأمم المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ بعد زيارته بغداد للفترة من ٢٩ حزيران/يونيه الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قال "إن الأمر الذي لا يمكن نكرانه هو أن الشعب العراقي يتعرض للعقاب حاليا بسبب الحصار الاقتصادي ، وأن هذا لم يكن هدف الأمم المتحدة وقراراتها" .

إن السؤال الذي يردده ١٨ مليون عراقي ، ومعهم الملايين من الشرفاء والأحرار في العالم هو الى متى يستمر فرض هذا الحصار الجائر على العراق ؟ والى متى تعطى للجنة المقاطعة الصلاحية المطلقة والمتعسفة في تقرير حاجات الشعب العراقي ؟ وكيف يمكن أن يفسر حق النقض الذي امتلكته خمس دول عند تأسيس المنظمة على أنه يمكن أن يستخدم لتقرير ما اذا كان مسموحا لشعب ما أن يشتري الصابون أو ورق الكتب أو لعب الاطفال ؟

أنتم أيها السادة تطلبون من العراق أن ينفذ وأن يمتثل ، والعراق ينفذ شهرا بعد شهر . وقد قدمنا لكم عرضا شاملا ووقائعيا بما أنجز ، وأبدينا استعدادنا للتعاون على أسس سليمة نابعة من مبادئ الميثاق ومن قواعد العدالة والانصاف . فماذا نفذ المجلس من التزامات ازاء شعب العراق ؟ الجواب لا شيء على الاطلاق . وحتى عندما أصدر المجلس قرارا يسمح للعراق من الناحية الشكلية والنظرية بتصدير كمية صغيرة من النفط لشراء الدواء والغذاء وضع في ذلك القرار وفي خطة تنفيذه ألف شرط وشرط . شروط كلها تمس سيادته وأمنه ، شروط تعني التدخل السافر في شؤونه الداخلية وهي شروط ذات أهداف سياسية مريبة وشروط أخرى تمنع العراق عمليا من تأمين الغذاء والدواء .

اننا ندعو المجلس الى تغيير هذا الموقف ، الى اتخاذ موقف موضوعي منصف . لقد أبدينا نحن ، بحسن نية ، استعدادنا للتعاون وعلى مجلس الأمن أن يبدي ، أيضا ، الاستعداد لتنفيذ التزاماته تجاه شعب العراق وأن يعتمد حسن النية في التعامل مع العراق .

السيد الرئيس ، كنت قد أعددت هذه الكلمة قبل أن أحضر هذا الاجتماع . وفي هذا الاجتماع استمعت الى تقرير مهم أدليتم به سيادتكم ، كما استمعت الى السادة المحترمين أعضاء المجلس . إنني أرغب في ابداء تعليقات واضحة ودقيقة ولا لبس فيها حول النقاط التي تناولتموها في تقريركم ، والتي تبقى حولها شكوك أو نقص في المعلومات . كما أود أن أعلق على بعض الاهتمامات التي أبداها عدد من السادة أعضاء المجلس .

وأترك الأمر لتقديركم بالنسبة للوقت الذي تحددونه لي لابداء هذه الملاحظات . واذا تكرمتم وسألتم عن رغبتي في الوقت الذي يناسبني ، فإنني أرجو أن يكون في اجتماع يوم غد . هذا مجرد رجاء ، ولكن القرار للسيد رئيس المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كان المقرر أن تعلق الجلسة الآن الى الساعة ١٦/٣٠ بعد ظهر اليوم ، حيث سيدلي السيد هانز بليكس والسفير رولف ايكيوس ببيانيهما وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، ويدلي المتكلمون الآخرون ببياناتهم . وسيكون لنائب رئيس وزراء العراق الفرصة لالقاء بيان إما في نهاية هذه الجلسة أو صباح غد ، وفقا لما تسفر عنه الجلسة .

واذا كان ذلك يلائمكم ، سنمضي قدما وفقا لذلك في جلسة بعد ظهر اليوم .

وقبل أن أعلق الجلسة ، أدعو الأعضاء الى الاجتماع لمشاورات غير رسمية في الساعة ١٦/٣٠ ، تستأنف بعدها الجلسة الحالية .

علقت الجلسة الساعة ١٤/٣٥